القطاع العام هو المستقبل

نحو الملكية الديمقراطية للخدمات العامة

tni.org/futureispublic

تحميل الكتاب بالكامل

حركة المقاومة ضد الخصخصة تحولت إلى أداة قوية للتغيير: إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات. يقصد بمصطلح إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات، باسترداد الملكية العامة للخدمات وإنشاء خدمات عامة جديدة. خلال السنوات القليلة الماضية، قام معهد ترانزناشيونال ومنظمات شريكة أخرى بتحديد أكثر من ٠٠٤,١ قضية ناجحة لإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات، شملت أكثر من ٠٠٤,٢ مدينة قائمة في ٨٥ دولة حول العالم.

هذه الدراسة لا تعبر عن أرقام فحسب، بل تبيّن، أكثر من أي وقت مضى، أهمية الخدمات العامة في مواجهة الكارثة المناخية وتفاقم ظاهرة عدم المساواة وتصاعد الاضطرابات السياسية. كما أن أزمة الكورونا (كوفيد - ٩١) أوضحت بشكل مؤلم، الآثار الوخيمة للتقشف واستقطاعات الضمان الاجتماعي وأنظمة الرعاية الصحية التي تم خصخصتها، وبينت أن الخدمات العامة، والأفراد المسؤولين عن تشغيلها، هم بالفعل أساس المجتمعات السليمة والقادرة على مواجهة الأزمات. السنوات الطويلة للخصخصة والتقشف تمكنت من خنق الرقابة الديمقراطية والتمويل الكافي لهذا الأساس. ومع فشل عملية الخصخصة، تتصاعد الحركات الدولية التي تختار إعادة تفويض الخدمات العامة لسطلة البلديات كأداة أساسية لإعادة تحديد الملكية العامة في القرن الحادي والعشرين.

القصص الواردة في هذا الكتاب تأخذنا لدول جديدة وتعرفنا على قطاعات جديدة لتعرض الجهود المتنوعة في مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات، حيث أن لكل من هذه المبادرات تحدياتها المحددة: من إدارة النفايات في مصر، إلى الصيدليات العامة الجديدة في التشيلي، إلى البلديات النائية في الولايات المتحدة، التي تمكنت من تأمين الوظائف وتحسين نوعية الحياة من خلال تطوير شبكات إنترنت ذات نطاق واسع.

منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والسلطات المحلية تعمل معاً من أجل تشكيل نموذج جديد لتوسيع نطاق الملكية العامة الديمقراطية على مستويات المجتمع كافة وفتح دروب جديدة لخدمات عامة تقودها مجتمعات محلية واعية بالقضايا المناخية.

tni
transnationalinstitute

هذا الملخص التنفيذي لكتاب «القطاع العام هو المستقبل: نحو الملكية الديمقراطية للخدمات العامة،» يشمل ٥١ فصلا، كل منهم يوفر نظرة متعمقة في مختلف الكفاحات لإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات حول العالم، بما في ذلك المعوقات والفرص والنتائج.

بحلول نهاية تشر

ين الأول ٩١٠٢، احتوى المسح العالمي لقضايا إعادة تفويض الخدمات العامة لسطلة البلديات على ٨٠٤,١ قضية، والبيانات التي تم جمعها هي نتيجة الجهود المتضافرة لجميع الناشرين، حيث قام ٢٢ باحث بإجراء أبحاث مكتبية للتحقق من البيانات التي تم جمعها. لمزيد من المعلومات حول منهجية البحث، يرجى مراجعة مقدمة الكتاب والملاحق.

قاعدة البيانات موجودة على الرابط التالي: https://futureispublic.org/remunicipalisation-global-database/

كما توجد قاعدة بيانات تفاعلية في قيد الإنشاء بالتعاون مع جامعة جلاسجو، وبالإمكان الوصول إليها في المستقبل القريب عبر الرابط أعلاه. سيتم إضافة قضايا ومعلومات إضافية عند جمعها.

التصميم: كارين بالمان
التحرير: آن دوهيرتي
الترجمة: منى ناصر

جهات الاتصال: ساتوكو كيشيموتو (satoko@tni.org) أو لافينيا ستاينفورت (l.steinfort@tni.org) من معهد ترانزناشيونال.

ترانز ناشيونال انستيتيوت عبارة عن معهد للأبحاث والمناصرة، ملتزم في بناء كوكب عادل، ديمقراطي ومستدام. لمدة تفوق ال ٠٤ عاما، مثّل المعهد همزة وصل بين الحركات الاجتماعية، الباحثين والأكاديميين الملتزمين وصانعي السياسات.

القطاع العام هو المستقبل
نحو الملكية الديمقراطية للخدمات العامة

تفويض الخدمات العامة إلى سلطة البلديات

الحركة النيوليبرالية الحالية أثبتت نفوذها

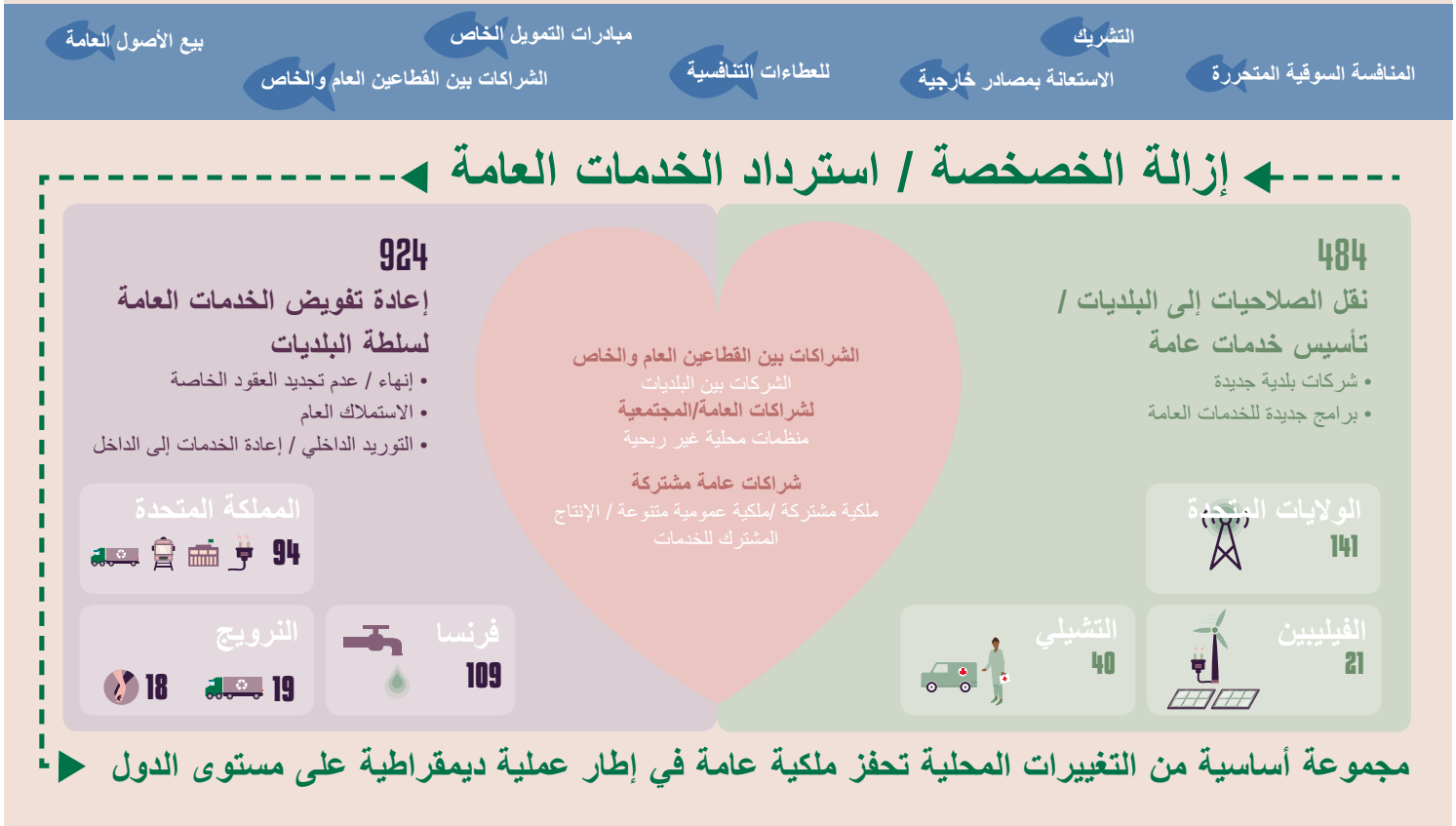

هذا التقرير مبني على أبحاثنا الأولية، حيث تمكنا الآن من تحديد أكثر من ٠٠٤,١ قضية لتفويض (أو إعادة تفويض) الخدمات العامة لسلطة البلديات تشمل أكثر من ٠٠٤,٢ مدينة قائمة في ٨٥ دولة. البيانات ودراسات الحالة توضح تنوع جهود إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات وتشمل دول إضافية وقطاعات جديدة بتحدياتها المحددة، مثل قطاع النفايات في عدد من الدول الأفريقية.

كما يبيّن بحثنا أن الضغوطات على عملية إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات ما زالت مستمرة، إذ باتت الخصخصة في قمة جداول أعمال الشركات الخاصة والأسواق المالية وعدد كبير من الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية. للخصخصة أشكال ومصطلحات عدة مموّهة، بما في ذلك «الشراكات بين القطاعين العام والخاص»، «مبادرات التمويل الخاص»، «الاستعانة بالمصادر الخارجية»، «تحويل المؤسسات العامة إلى شركات»، «حق الاختيار»، المنافسة الإجبارية وتحرير السوق.

نظراً للقوى الجبارة[٢] المتحالفة لمكافحة مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات، الأمر الأكثر لفتا للنظر هو أن عددا كبيرا من الخدمات والمرافق يتم إرجاعها للملكية والإدارة العامة، الأمر الذي يبين تقدير الأفراد لقيمة الخدمات العامة ويؤكد إصرار المجتمعات المحلية والنقابات العمالية والمسؤولين المنتخبين على الدفاع عنها.

القطاع العمومي هو المستقبل. في يومنا هذا، تسعى شعوب العالم لبناء خدمات عامة أفضل، أكثر ديمقراطية وأكثر شمولية. في سياق الأزمة المناخية، وتفاقم قضايا عدم المساواة وتصاعد الاضطرابات السياسية، حظيت هذه الخدمات على أهمية أكثر من أي وقت مضى. يهدف هذا التقرير إلى تبيين أن العيش في عالم آخر ممكن، والأكثر من ذلك، أن شعوب العالم تتّحد لبناء هذا العالم.

هذا التقرير عبارة عن الملخص التنفيذي لكتاب «القطاع العمومي هو المستقبل: نحو الملكية الديمقراطية للخدمات العامة.» عدد كبير من المنظمات والمساهمين في هذا العمل اتحدوا قبل سنوات عدة لمواجهة موجات الخصخصة التي اجتاحت العالم ودعم حركات المقاومة ضد الشركات الخاصة، وسرعان ما تحولت حركة مناهضة الخصخصة إلى تحالف عالمي من أجل تحقيق هدف إيجابي: إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات. يتطرق هذا المصطلح إلى فكرة إلغاء الخصخصة وكذلك تطوير خدمات عامة جديدة تساعدنا في تلبية تحديات العصر الاجتماعية والبيئية والديمقراطية. يضمن تقريرنا الذي نشر عام ٧١٠٢ بعنوان «استرداد الخدمات العامة[١]» أكثر من ٠٠٨ قضية تتمحور حول إعادة تفويض الخدمات العامة لسطلة البلديات شملت جميع القطاعات والقارات. وحتى في ذلك الوقت، كنا على إدراك بأن ذلك كان على الأغلب مجرد غيض من فيض.

1408 (Re)municipalisations de services publics

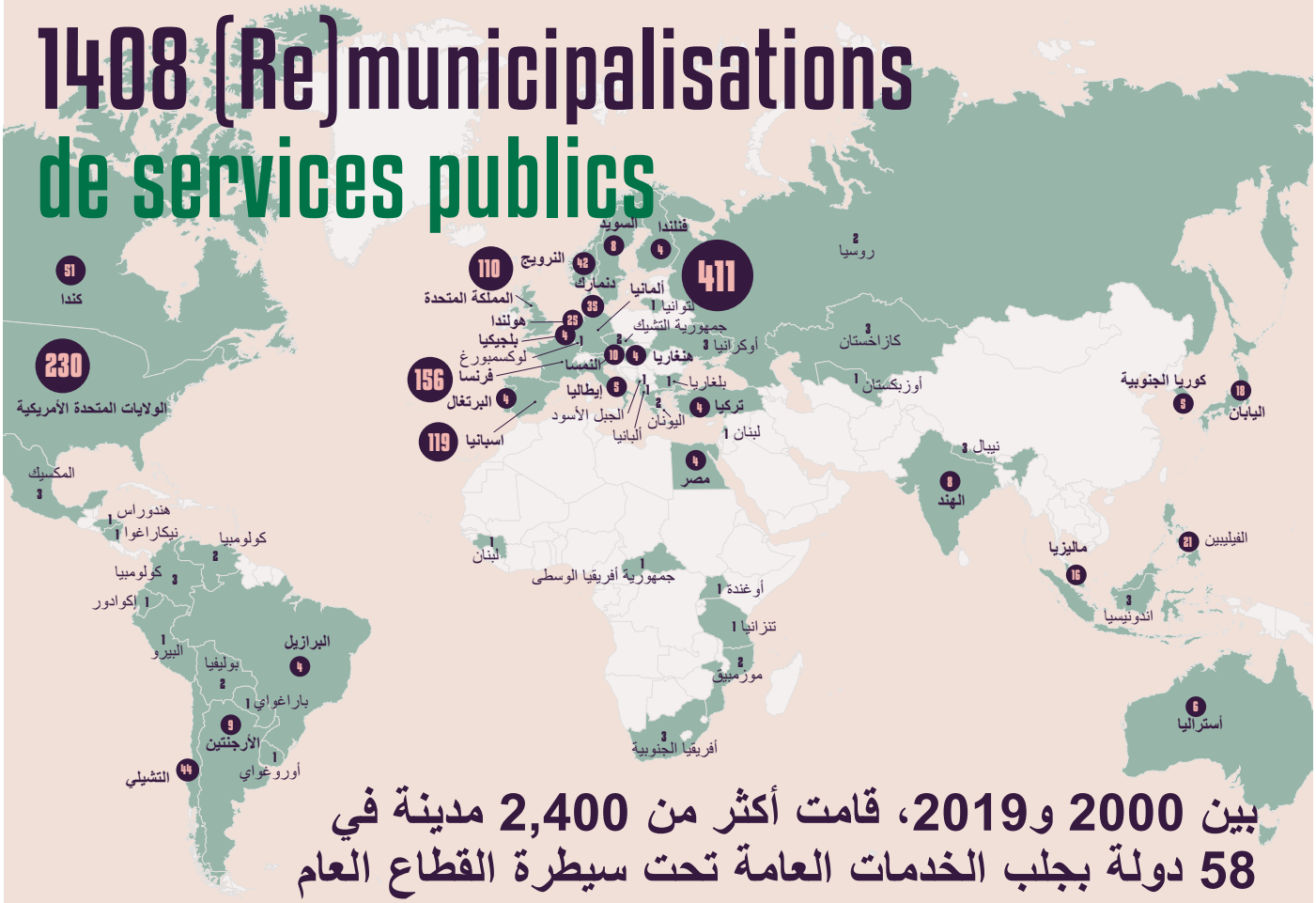

بين 2000 و2019، قامت أكثر من 2,400 مدينة في 58 دولة بجلب الخدمات العامة تحت سيطرة القطاع العام

قطاعات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات

311 المياه

البلد	عدد القضايا
فرنسا	109
الولايات المتحدة الأمريكية	71
اسبانيا	38
ألمانيا	17
كندا	8
الأرجنتين	8
الفيليبين	7
إيطاليا	4
هنغاريا	4
أفريقيا الجنوبية	3
المكسيك	3
كازاخستان	3
اندونيسيا	3
كولومبيا	3
فينزويلا	2
أوكرانيا	2
المملكة المتحدة	2
تركيا	2
موزمبيق	2
ماليزيا	2
الهند	2
البرازيل	2
بوليفيا	2
أوزبكستان	1
أوروغواي	1
أوغندة	1
تنزانيا	1
السويد	1
روسيا	1
البرتغال	1
لبنان	1
غينيا	1
إكوادور	1
جمهورية أفريقيا الوسطى	1
بلجيكا	1
ألبانيا	1

223 الحكم المحلي

31	الإسكان
28	الغذاء وتقديم الوجبات
22	صيانة (خضراء) للفضاءات العامة
17	خدمات الأمن والطوارئ
15	المواقف
14	نظافة وصيانة المباني
12	الرياضة
9	النشاطات الثقافية
7	تكنولوجيا المعلومات
7	البناء
5	السجون
4	خدمات الجنازات
3	الموارد البشرية
49	غيرها

البلد	عدد القضايا
المملكة المتحدة	55
إسبانيا	40
ألمانيا	34
فرنسا	21
كندا	15
دنمارك	12
هولندا	8
النمسا	7
الفيليبين	6
النرويج	5
كوريا الجنوبية	5
التشيلي	3
فنلندا	3
أستراليا	2
ماليزيا	2
الهند	1
إيطاليا	1
نيوزيلندية	1
تركيا	1
الولايات المتحدة الأمريكية	1

374 الطاقة

البلد	عدد القضايا
ألمانيا	305
إسبانيا	18
المملكة المتحدة	13
الولايات المتحدة الأمريكية	11
اليابان	4
هولندا	4
أستراليا	2
بلجيكا	2
دنمارك	2
فرنسا	2
اليونان	2
الهند	1
الأرجنتين	1
بلغاريا	1
جمهورية التشيك	1
هندوراس	1
لتوانيا	1
الفيليبين	1
أوكرانيا	1

138 الرعاية الصحية + الخدمات الاجتماعية

البلد	عدد القضايا
التشيلي	40
النرويج	18
كندا	14
إسبانيا	14
المملكة المتحدة	10
دنمارك	8
السويد	7
الفيليبين	4
ماليزيا	4
نيبال	3
أستراليا	2
ألمانيا	2
اليابان	2
الولايات المتحدة الأمريكية	2
بلجيكا	1
البرازيل	1
فنلندا	1
الهند	1
لوكسمبورغ	1
الجبل الأسود	1
البرتغال	1
روسيا	1

38 التعليم

البلد	عدد القضايا
اليابان	1
ماليزيا	6
ألمانيا	5
المملكة المتحدة	4
الفيليبين	3
كندا	2
إسبانيا	2
البرازيل	1
التشيلي	1
الهند	1
نيكاراغوا	1

85 النفايات

البلد	عدد القضايا
النرويج	19
المملكة المتحدة	15
دنمارك	13
ألمانيا	13
كندا	7
إسبانيا	6
مصر	4
فرنسا	3
هولندا	3
باراغواي	1
البيرو	1

47 النقل / المواصلات

البلد	عدد القضايا
فرنسا	21
المملكة المتحدة	12
النمسا	3
هولندا	3
كندا	2
البرتغال	2
جمهورية التشيك	1
الهند	1
ماليزيا	1
تركيا	1

192 الاتصالات

البلد	عدد القضايا
الولايات المتحدة	145
ألمانيا	35
هولندا	7
كندا	3
ماليزيا	1

من ناحية أخرى، مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات تتغذى على طموحات المجتمعات والحكومات المحلية من أجل تحقيق أهداف اجتماعية وبيئية، تعزيز الديمقراطية والمشاركة المحلية، وفي نهاية المطاف، استرداد التحكّم الديمقراطي على الخدمات العامة والموارد المحلية لحماية مستقبلها المشترك. وكما يبين هذا التقرير، هذه الطموحات متينة لدرجة أنها نجحت في قيادة ٢٤٩ مبادرة لإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات و٤٨٤ مبادرة لتفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠١٩.

تتم الموجة الحالية لمبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات خلال فترة عصيبة، إذ أن أزمة الكورونا (كوفيد-١٩) أوضحت بشكل مؤلم، الآثار الوخيمة للتقشف واستقطاعات الضمان الاجتماعي وأنظمة الرعاية الصحية التي تم خصخصتها في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، تستمر الحركات السياسية اليمينية المتطرفة في السعي وراء استغلال مشاعر عدم الأمان والغضب لدى الأفراد وتتحجج بالعنصرية والفاشية وكره الأجانب لزيادة الانقسام بين الشعوب. لذا، يتوجب على القوى التقدمية عرض التضامن والحلول الملموسة، منها فرص العمل الكريمة، خدمات عامة للجميع، واقتصادات محلية قادرة على التكيّف. علينا توفير بدائل عامة مستدامة تعمل على تمكين المجتمعات المحلية والنسيج الديمقراطي للمجتمع.

بيّنت أبحاثنا أن مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات مستمرّة بقوة في جميع القطاعات، مثل الطاقة والمياه. وقد اكتشفنا توجهات نشطة لتفويض (أو إعادة تفويض) الخدمات العامة لسلطة البلديات في القطاعات غير المتوقّعة مثل الاتصالات، وذلك كان خارج نطاق منشوراتنا السابقة. في عالمنا المعاصر، إمكانية الوصول إلى شبكة الانترنت السريعة أمر ضروري للُسر وعالم الأعمال. وقد اكتشفنا أن الحكومات الإقليمية والبلدية تمضي قدما لتجسير الفجوة الرقمية من خلال توفير خدمات انترنت عالية السرعة وضمان إمكانية الوصول إليها وإنعاش الاقتصادات المحلية في المدن الصغيرة والقرى حيث تتردد شركات الاتصالات الخاصة في الاستثمار فيها بسبب انعدام الربحية. قام حزب العمّال في المملكة المتحدة بأخذ هذا التوجه خطوة إلى الأمام في برنامجه الانتخابي لعام ٢٠١٩ الذي شمل خطة لتأميم جزء من شركة الاتصالات البريطانية وتوفير خدمة مجانية لشبكة واسعة النطاق، الأمر الذي يثبت إمكانية تحويل قطاعات اقتصادية، عادة ما يُنظر إليها أنها ميدان الشركات العملاقة، لتوصيل خدمة عامة للجميع.

بالرغم من استعراض هذه الدراسة لأمثلة عدة حول مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات – والتأثير فعليا على كل دولة وكل قطاع – ما زلنا نشهد ظهورا مستمرا لحالات الخصخصة. هذا التقرير لا يتطرق للأرقام فحسب، بل أيضا لحركة عالمية أخذة في النمو. من نواح عدة، تُعتبر الخصخصة الخيار الأسهل للسلطات المحلية والوطنية: فهي مدعومة من ذوي النفوذ ومصحوبة بتمويل دولي كبير وممكنة بظروف قانونية مواتية وتسمح للسياسيين الذين يتوخون الحذر من الدورات الانتخابية على تحميل التكاليف لحكومة البلدية القادمة.

استرداد وإنشاء خدمات عامة:
(إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات)

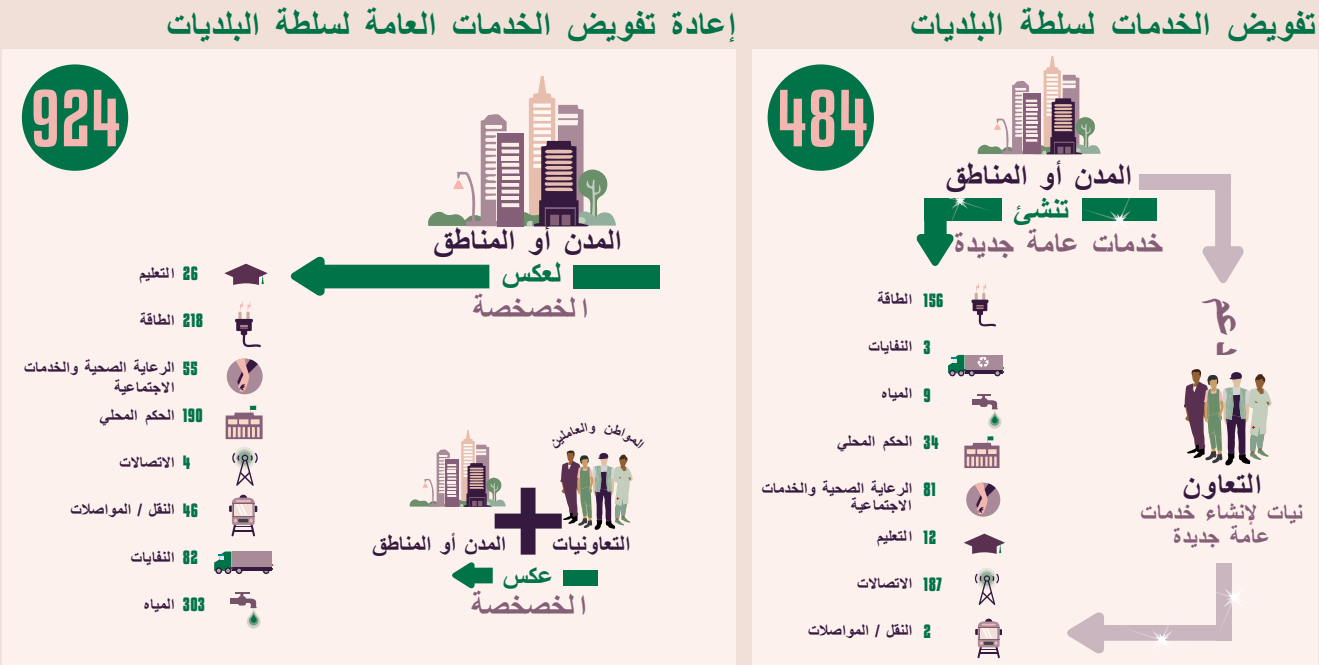

الملامح الوطنية

ألمانيا

411 إجمالي عدد الحالات

255 إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات

156 تفويض الخدمات لسلطة البلديات

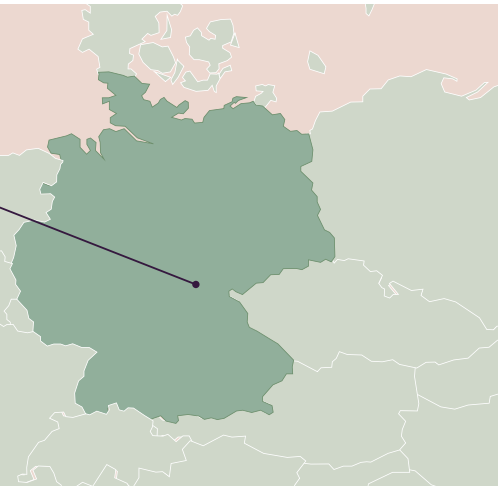

الاتصالات 35

النفايات 12

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية 2

الطاقة 305

المياه 18

الحكم المحلي 34

- 4 الإسكان
- 2 الغذاء وتقديم الوجبات
- 3 صيانة (خضراء) للفضاءات العامة
- 11 خدمات الأمن والطوارئ
- 6 نظافة وصيانة المباني
- 5 الرياضة
- 3 النشاطات الثقافية

أبرز النقاط

بدعم مالي من الحكومة الاتحادية (الفدرالية)، عملت الشراكات الجديدة بين البلديات على توفير نطاق واسع من الخدمات في أكثر من ٠٠٢ بلدية خلال السنوات العشر الماضية.

كجزء من شركة إنيرجيفيندي الألمانية للطاقة، قامت البلديات باسترداد أكثر من ٠٠٣ خدمة وشبكة للطاقة.

في برلين، قامت حكومة مقاطعة فريدريشان كرويسبيرغ في عام ٨١٠٢ باستعادة نظام الشقق السكنية بهدف منع رفع الإيجارات. في سباندا وراينكندورف، قامت الحكومة المحلية باستعادة ٠٠٠,٦ شقق سكنية تم خصخصتها عام ٩١٠٢.

كندا

51 إجمالي عدد الحالات

34 إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات

17 تفويض الخدمات لسلطة البلديات

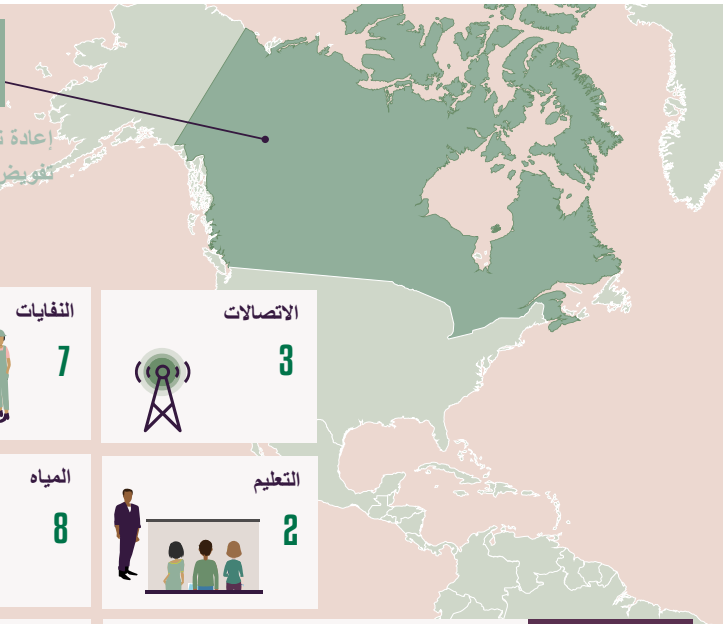

الاتصالات 3

النفايات 7

النقل / المواصلات 2

التعليم 2

المياه 8

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية 14

الحكم المحلي 15

- 1 الإسكان
- 1 الغذاء وتقديم الوجبات
- 3 المواقف
- 2 الرياضة والنشاطات الثقافية
- 6 التمويل والصيانة
- 2 غيرها

أبرز النقاط

منذ عام ٧١٠٢، كان هناك أكثر من ٠٢ حالة جديدة ل (إعادة) تفويض خدمات المياه والنفايات والمواصلات والاتصالات والقطاع الصحي لسلطة البلديات.

تشمل حالات الحكم المحلي لإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات: الإسكان، المواقف، الأمن، بناء مخافر الشرطة الخدمات الترفيهية.

تشمل الحالات المثيرة للاهتمام في إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات: النفايات الصلبة (وينيبيج في مانيتوبا) ومياه الصرف الصحي (تيبر، ألبيرتا وأون ساوند في أونتاريو).

استرداد الخدمات العامة يؤدي إلى خدمات بجودة أفضل وفعالية اقتصادية أكبر.

التشيلي

إجمالي عدد الحالات 44

إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات 2

تفويض الخدمات لسلطة البلديات 42

الحكم المحلي
3

2 نظافة وصيانة المباني

1 الإسكان

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية
40

التعليم
1

أبرز النقاط

بين ٢٠١٥ و٢٠١٨، تم تأسيس ٤٠ صيدلية جديدة، والرابطة التشيلية للصيدليات الشعبية تعمل على جمع هذه البلديات (٨٠) مع بعضها.

تتبع نموذج الصيدلية العامة التابع لحكومة ريكوليتا المحلية حيث يقوم بعض السكان حالياً بدفع مبالغ أقل بنسبة ٧٠٪ شهرياً على الأدوية.

في عام ٢٠١٨، قامت الحكومة المحلية بتأسيس جامعة ريكوليتا المحلية.

حالياً، توفر الجامعة ٥١٠ مساق في مجالات الفن، العلوم، العلوم الإنسانية، العلوم الاجتماعية والتكنولوجيا. ٣،٠٠٠ طالب التحقوا بمساق أو أكثر في الجامعة المفتوحة.

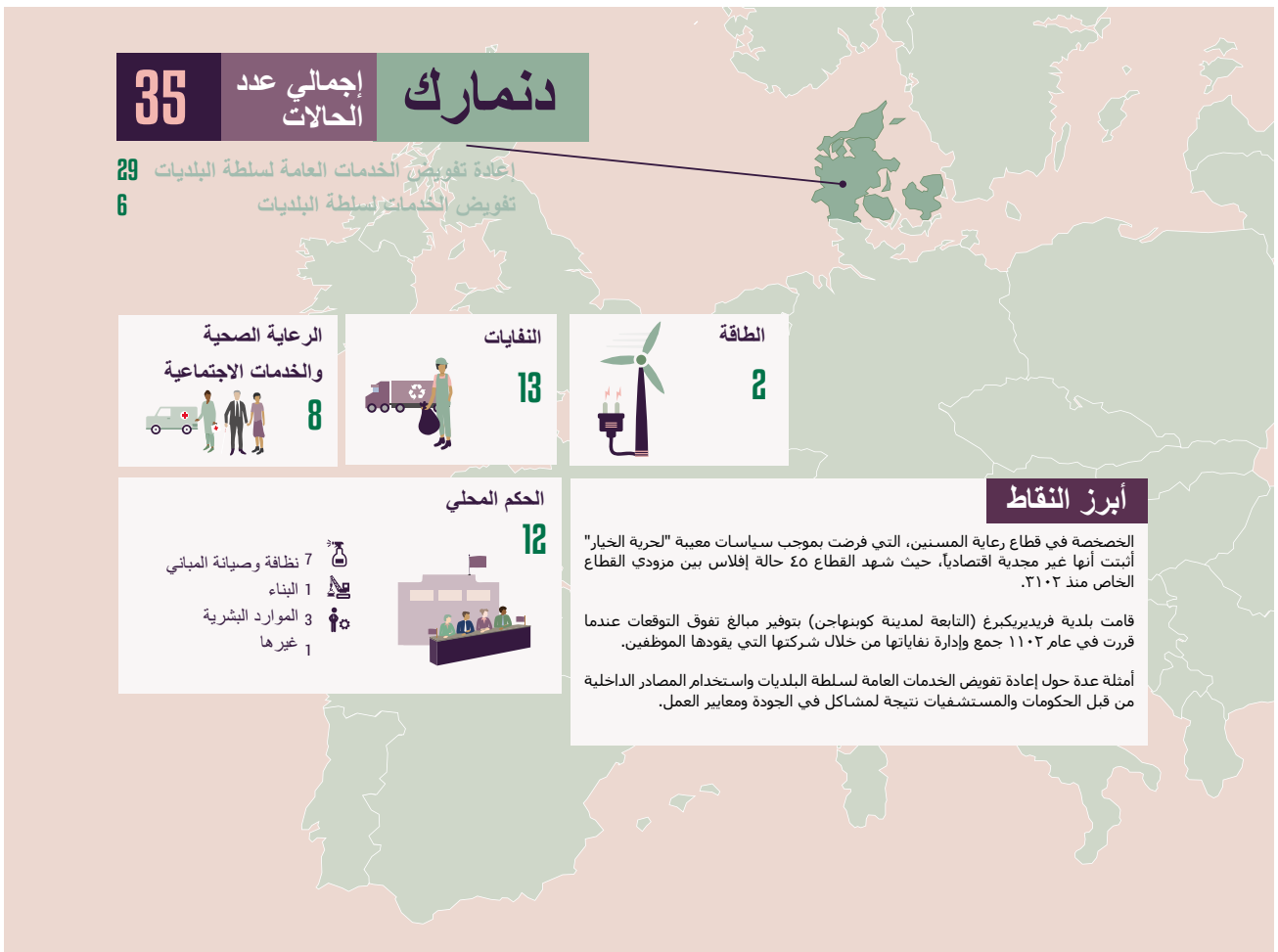

دنمارك

إجمالي عدد الحالات 35

إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات 29

تفويض الخدمات لسلطة البلديات 6

الطاقة
2

النفايات
13

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية
8

الحكم المحلي
12

7 نظافة وصيانة المباني

1 البناء

3 الموارد البشرية

1 غيرها

أبرز النقاط

الخصخصة في قطاع رعاية المسنين، التي فرضت بموجب سياسات معيبة "لحرية الخيار" أثبتت أنها غير مجدية اقتصادياً، حيث شهد القطاع ٤٥ حالة إفلاس بين مزودي القطاع الخاص منذ ٢٠١٣.

قامت بلدية فريدريكبرغ (التابعة لمدينة كوبنهاجن) بتوفير مبالغ تفوق التوقعات عندما قررت في عام ٢٠١١ جمع وإدارة نفاياتها من خلال شركتها التي يقودها الموظفين.

أمثلة عدة حول إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات واستخدام المصادر الداخلية من قبل الحكومات والمستشفيات نتيجة لمشاكل في الجودة ومعايير العمل.

إسبانيا

إجمالي عدد الحالات 119

إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات 105

تفويض الخدمات لسلطة البلديات 14

النفايات 6

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية 14

التعليم 2

المياه 38

الطاقة 18

الحكم المحلي 41

- الإسكان 2
- الغذاء وتقديم الوجبات 1
- صيانة (خضراء) للفضاءات العامة 12
- المواقف 6
- نظافة وصيانة المباني 10
- الرياضة 2
- النشاطات الثقافية 2
- البناء 1
- خدمات الجنازات 2
- غيرها 3

أبرز النقاط

منذ عام ٢٠١٧، ازداد عدد مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات بأكثر من الضعف.

نجحت حركة اجتماعية قوية تابعة للبلدية في تحقيق ٨٣ مبادرة لإعادة تفويض خدمات المياه لسلطة البلديات.

إعادة تفويض خدمات المياه لسلطة البلديات في تيريسا أدت إلى تأسيس أشكال جديدة من عمليات ديمقراطية لصنع القرارات. بدعم من المجتمع المدني، تمكنت المدينة من إنشاء مرصد للمياه ليتمكن المستخدمين من المشاركة في الإدارة العامة.

تمكنت شركة فالادوليد من توفير ٣,٣١ مليون يورو منذ تفويض خدمات المياه لسلطة البلديات عام ٢٠١٧، أي ما يعادل ٤٪ من موازنة البلدية لعام ٢٠١٨.

بلغ مجموع الخدمات الحكومية التي تم إعادة تفويضها لسلطة البلديات ١٤ خدمة منها مقاصف المدارس، الفضاءات الخضراء، المواقف، وخدمات النظافة والجنازات.

الولايات المتحدة الأمريكية

إجمالي عدد الحالات 230

إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات 81

تفويض الخدمات لسلطة البلديات 149

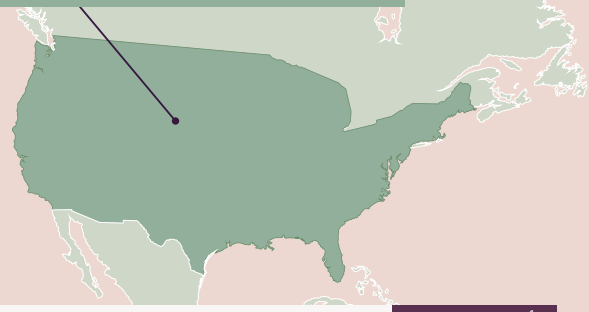

الاتصالات 145

الطاقة 11

المياه 71

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية 2

الحكم المحلي 1

- السجون 1

أبرز النقاط

تم تنفيذ ١١ مبادرة لإعادة تفويض خدمات الطاقة لسلطة البلديات، حيث تهدف هذه المبادرات لمعالجة أزمة المناخ وبناء الثروة المجتمعية ورفع مستوى السيطرة الديمقراطية.

منذ عام ٢٠٠٣، تم تحقيق ١٧ مبادرة لإعادة تفويض خدمات المياه لسلطة البلديات. كانت ٢٠١٠ من أكثر السنوات نشاطاً، حيث تم استرداد ٢٠١ خدمات للمياه أدت إلى تخفيض رسوم المستهلك.

الحكم المحلي

شهدت كل من أتلانتا وميسولا ومونتارا وبيتسبرغ مبادرات رائدة في إعادة تفويض خدمات المياه لسلطة البلديات.

تم تأسيس ١٤١ خدمة اتصالات عامة على الأقل لتحسين إمكانية توصيل الوظائف وتحفيز النشاطات الاقتصادية بشكل ديمقراطي (تولاهوما وتشاتانوجا) وتحسين نوعية الحياة والتقدم في مجالي الصحة والتعليم (شركة ي.س. فايبر في فيرمونت).

نماذج مثيرة للاهتمام حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص تضم السلطات المحلية في ولاية واشنطن (شبكة نورثوست أوبن أكسس) ومقاطعة سكاجيت وثوماسفيل.

فرنسا

156 إجمالي عدد الحالات

155 إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات

1 تفويض الخدمات لسلطة البلديات

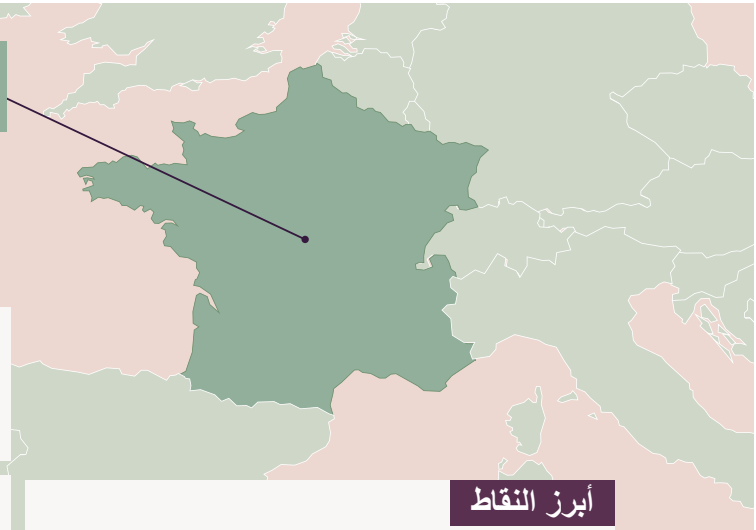

النفايات 3

النقل / المواصلات 21

المياه 109

الطاقة 2

الحكم المحلي 21

- 4 الغذاء وتقديم الوجبات
- 1 الرياضة
- 3 المواقف

أبرز النقاط

نحو ٧٠٪ من القضايا كانت في قطاع المياه الذي شهد موجة من حالات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات منذ عام ٢٠٠٠، بما فيها المدن الكبيرة مثل باريس ورين وغرونوبل ونيس ومونبيلييه.

تعد باريس نموذج هام لمبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات، فقد شهدت إنشاء لآليات مساءلة ديمقراطية رائدة، تشديد على إمكانية وصول الجميع للمياه بما في ذلك الأفراد عديمي المأوى والمهاجرين، وتكيف لتغيير المناخ – وفي نفس الوقت الحفاظ على أسعار أقل مما كانت عليه قبل إعادة تفويض الخدمات العامة لسطلة البلديات.

إمكانية الوصول للأغذية العضوية المحلية في مطاعم المدارس وحضانات الأطفال تمثل قطاع آخر للمدن المتقدمة والسلطات المحلية القائمة على إعادة اختراع الخدمات العامة من خلال إنشاء مزارع تابعة للبلديات وتبني سياسات توريد مبتكرة.

قامت مدن عدة مثل رين وباريس بتأسيس شراكات مبتكرة مع قطاع المزارع لحماية مجمعات المياه وتشجيع التوجه نحو إنتاج المواد العضوية وتأسيس أسواق جديدة لها من خلال التوريد والعلامات التجارية العامة.

ماليزيا

16 إجمالي عدد الحالات

1 إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات

15 تفويض الخدمات لسلطة البلديات

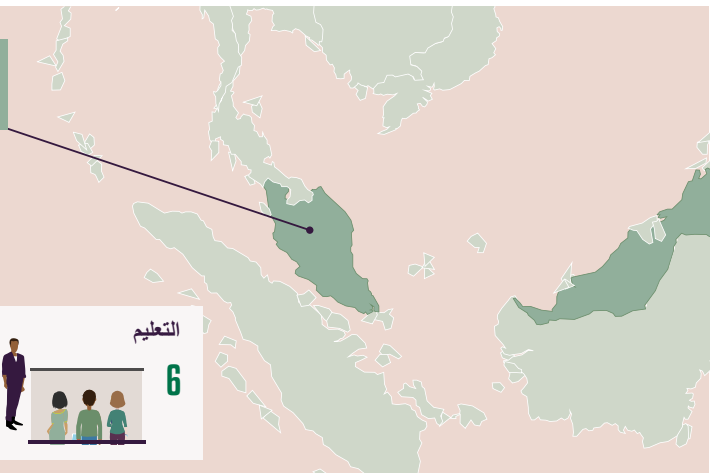

التعليم 6

الاتصالات 1

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية 4

المياه 2

النقل / المواصلات 1

الحكم المحلي 2

- 1 الإسكان
- 1 الغذاء وتقديم الوجبات

أبرز النقاط

نجحت ولاية سيلانجور في إعادة تفويض خدمات المياه لسلطة البلديات عام ٨١٠٢، بعد مرور ٠٢ عام من الصراع المكلف.

تأسست مبادرة ولاية سيلانجور لرعاية الأفراد عام ٨٠٠٢ كبرنامج متكامل للحماية الاجتماعية يتطرق للتعليم والرعاية الصحية والإسكان والغذاء. تستهدف المبادرة الأسر ذات الدخل المتدني وتمكنها من الوصول إلى تلك الخدمات.

كما يوفر البرنامج مياه مجانية (٠٢ متر مكعب/شهرياً/للأسرة الواحدة، مواصلات مجانية على متن الحافلات و٠٠٢ نقطة إنترنت مجانية.

النرويج

42 إجمالي عدد الحالات

39 إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات

3 تفويض الخدمات لسلطة البلديات

النفايات

19

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية

18

الحكم المحلي

5

4 نظافة وصيانة المباني

1 خدمات الأمن والطوارئ

أبرز النقاط

في عام ٢٠١٧، قامت أكثر من ١٠٠ بلدية باستلام السلطة العامة على عملية جمع النفايات لاحقا لإفلاس شركة رينونوردن.

ضم البلدات الصغيرة تحت سلطة بلدية واحدة فتح المجال لإعادة تفويض الخدمات العامة بين البلديات أو إنشاء شركة موحدة للبلديات من خلال تضامن القطاع العام وبناء القدرات.

ضرورة إعادة تفويض خدمات الرعاية (دور التمريض، رعاية المسنين) لسلطة البلديات وخدمات الحكم المحلي (وكالة التوظيف).

دور قوي واستراتيجي لنقابة العمال في عملية إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات.

الفيليبين

21 إجمالي عدد الحالات

21 تفويض الخدمات لسلطة البلديات

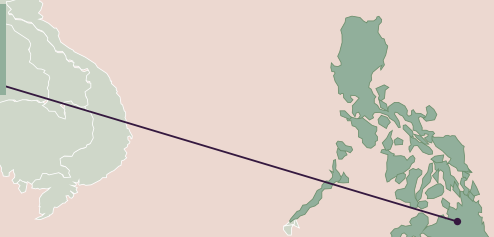

الطاقة

1

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية

4

التعليم

3

الحكم المحلي

6

1 صيانة (خضراء) للفضاءات العامة

4 الغذاء وتقديم الوجبات

1 خدمات الأمن والطوارئ

المياه

7

أبرز النقاط

تعمل بلديات الفيليبين على تأسيس خدمات عامة جديدة لرفع مستوى الحماية الاجتماعية المبنية على الرفاه.

بدأت بينالونان بتوصيل خدمات رعاية صحية فعالة للسكان، بالإضافة إلى مراكز الرعاية والدعم المالي للخدمات الصحية. تمكنت البلدية من تخفيض سوء التغذية المزمن عند الأطفال بنسبة ٧١٪ ورفعت مستوى استخدام وسائل منع الحمل بنسبة ١٥٪.

قامت بلدية كاينتا ريزال بإطلاق برنامج "كاينتا واحدة" في عام ٢٠١٦، وعملت على توفير تعليم مجاني من خلال تأسيس كلية التحق بها ٥٠٠ طالب في السنة، إضافة إلى مرافق للرعاية الصحية، وبالتالي تحسين إمكانية وصول الفئات المتضررة اقتصادياً إلى الخدمات الطبية.

تلعب بلديات الفيليبين دورا هاما في رفع مستوى التكيف مع تغير المناخ في البلاد من خلال تأسيس مناهج متكاملة للزراعة وصيد الأسماك وحماية النظام الإيكولوجي ودر الطاقة (ديل كارمن ولانوزا).

المملكة المتحدة

110 إجمالي عدد الحالات

96 إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات

14 تفويض الخدمات لسلطة البلديات

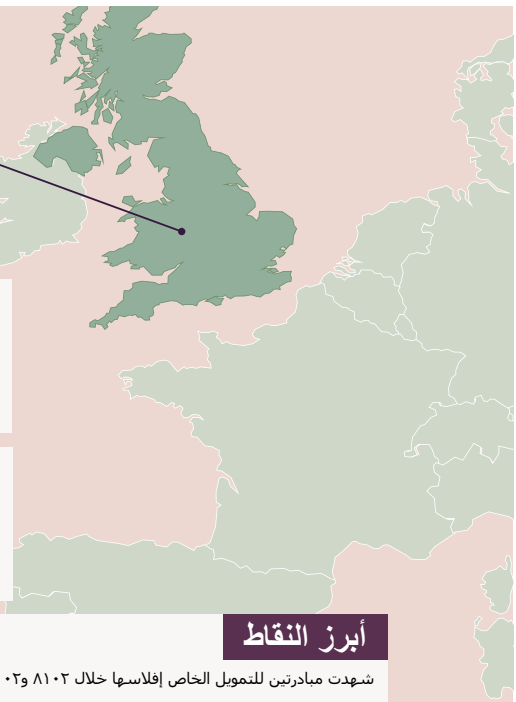

النقل /المواصلات
12

النفايات
15

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية
9

التعليم
4

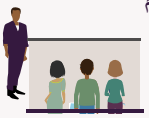

المياه
2

الطاقة
13

الحكم المحلي
55

- 18 الإسكان
- 3 الغذاء وتقديم الوجبات
- 4 صيانة (خضراء) للفضاءات العامة
- 1 خدمات الأمن والطوارئ
- 1 المواقف
- 9 نظافة وصيانة المباني
- 2 الرياضة
- 1 النشاطات الثقافية
- 7 تكنولوجيا المعلومات
- 3 البناء
- 1 السجون
- 2 الموارد البشرية
- 3 غيرها

أبرز النقاط

شهدت مبادرتين للتمويل الخاص إفلاسها خلال ٢٠١٨ و٢٠١٩.

ارتفعت مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات من ٤٦ مبادرة عام ٢٠١٧ إلى ٨٠١ مبادرة عام ٢٠١٩.

توجه قوي لعكس الاستعانة بالمصادر الخارجية إلى مصادر داخلية منذ عام ٢٠٠٨ في جميع القطاعات وفي الحكم المحلي على وجه خاص (تكنولوجيا المعلومات، الإسكان، النظافة والصيانة)، بالإضافة إلى النفايات والنقل/المواصلات.

تتمتع الملكية العامة للمياه والطاقة والسكك الحديدية والبريد والخدمات الصحية الوطنية بدعم عام. على سبيل المثال ٣٨٪ من الشعب يدعم المياه العامة.

إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات، استخدام المصادر الداخلية، وتجارب الخدمات العامة الجديدة تزيد الطلب الوطني على الملكية العامة في إطار ديمقراطي.

بدرجات متفاوتة، بينت لنا الحالات ال ٠٠٤,١ أن الجهات العامة الفاعلة قامت بإعادة تأسيس قيم لخدمة المصالح العامة والكوكبية عند عودتهم للخدمات العامة أو إنشائها. معاً، تعمل هذه العناصر الأساسية، القائمة على استرداد أو توسيع الخدمات العامة، على توفير تعريف متين للملكية العامة في القرن الحادي والعشرين، ويجب أن يستمر هذا التوجه.

وقد طرحت أبحاثنا السؤال التالي: هل أدت عملية إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات إلى تحسين الرقابة الديمقراطية تحت مظلة الملكية العامة؟ كانت الإجابة في العديد من الحالات إيجابية، إذ تمكنا بشكل واضح ملاحظة تطبيق أو تحسين الآليات الديمقراطية في ٩٤١ حالة على الأقل. تتراوح الإجراءات والنتائج من ارتفاع في مستوى المساءلة والشفافية والإفصاح عن المعلومات إلى تأسيس حوكمة قائمة على المشاركة في الشركات العامة.

2. إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات يخفض التكاليف ويحسن الخدمات

بالرغم من أن التكلفة ليست الاعتبار الوحيد عند اتخاذ قرار بإعادة تفويض الخدمات العامة لسطلة البلديات، إلا أنها العامل الأهم. خلافا للتداعيات النيوليبرالية بأن الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستعانة بمصادر خارجية تضع ضغطا أقل على الخزينة العامة، توفر الخدمات العامة القيمة الأفضل مقابل المال. في عام ٤١٠٢، قام المدقق العام في مقاطعة أونتاريو الكندية بمراجعة ٤٧ مشروع قائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستنتج بأنها كلفت الشعب ٨ بليون دولار كندي أكثر لو مما كانت المقاطعة قد التجأت للمشتريات العامة. وعلى غرار ذلك، في عام ٤١٠٢، قام المدقق الإقليمي العام في مقاطعة كولمبيا البريطانية في كندا بمراجعة ٦١ مشروع قائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وصرح أن المقاطعة صرفت على تمويل القطاع الخاص نحو ضعف المبلغ الذي كانت ستدفعه لو قامت باقتراض الأموال بنفسها[٣]. في المملكة المتحدة، كشف تقرير المكتب الوطني للتدقيق لعام ٨١٠٢ أن التمويل الخاص للمشاريع العامة قد يكلف لغاية ٠٤٪ أكثر من الاعتماد فقط على الاقتراض الحكومي[٤]. ولتوضيح ذلك، وفقا لتقديرات وردت في تقرير صادر عن لجنة خزينة الأمم المتحدة، ان تكاليف مستشفى ممول من القطاع الخاص يكلف ٠٧٪ أكثر من تكاليف مستشفى ممول من القطاع العام[٥].

٥ أسباب رئيسية وراء الكلفة الأعلى للخدمات المخصخصة بشكل عام:

- يتعين على الشركات توريد الأرباح ودفع الحصص للمساهمين أو أي شركات تابعة لها.
- تشكل الخصخصة أعباء إضافية معقدة ومكلفة، بما في ذلك تسديد رسوم باهظة الثمن للمستشارين والمحامين القائمين على تصميم العقود.
- السلطات العامة تفقد السيطرة على تكاليف تشغيل الخدمة، بينما يميل المشغلون في القطاع الخاص إلى الاستعانة بشركات أخرى لتنفيذ جزء من العمل، بحيث تكون كلفة هذه الخدمات باهظة الثمن في أغلب الأحيان.
- المشغلون من القطاع الخاص يفتقرون إلى رؤية طويلة الأمد

الاستنتاجات الرئيسية

1. تفويض (أو إعادة تفويض) الخدمات العامة لسلطة البلديات تعيد تحديد/تعريف الملكية العامة

هذا البحث يسلط الضوء على كيفية تمكّن مبادرات تفويض (أو إعادة تفويض) الخدمات العامة لسلطة البلديات من إعادة تحديد/تعريف الملكية العامة وتطوير رؤية للقرن الحادي والعشرين تتمحور حول المشاركة والإدارة الديمقراطية. وهناك شبكة متنامية للبلديات الخضراء (البيئية) التقدمية تتطرق لظاهرة تغيّر المناخ واستفحال عدم المساواة باستخدام استراتيجيات تتضمن إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات. فالمدن في وضعية مثالية لاستكشاف الديمقراطية المباشرة والتقدم في نماذج اقتصادية إبداعية قادرة على بناء ثراء المجتمع وخلق وظائف كريمة. كما أن هناك حوافز متنوعة وراء إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات، إلا أنها في معظم الأحيان تؤدي إلى فشل مشاريع الخصخصة، الأمر الذي يمهد مسلك النتائج التي توصلنا إليها، والتغييرات الإيجابية العديدة الناجمة عن مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات.

إن التأثير الإيجابي الأكثر مباشرة لمبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات متمثل في الكلفة الأقل لتشغيل هذه الخدمات: من المتوقع أن يتحقق ذلك، أو أنه قد تحقق بالفعل في ٥٤٢ حالة. في بعض الحالات، أشارت التخفيضات في تشغيل الخدمة إلى تخفيض الرسوم على المستخدم: وذلك كان متوقعا أو أنه قد تحقق في ٨٨١ حالة. كما شهدت ٤٦٢ حالة على الأقل إما ارتفاع أو ارتفاع متوقع في الاستثمار لتحسين الخدمة وحماية البيئة.

العمال الذين يقدمون الخدمات العامة هم الحجر الأساسي في هذا القطاع، وظروف عملهم حتما تعكس قدراتهم على توصيل خدمات عالية الجودة. بشكل عام، جميع مراحل عمليات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات التي قمنا بدراستها شهدت محافظة على ظروف العمل. شهدت ٨٥١ حالة تعزيزا أو تحسينا ملموسا في هذه الظروف عندما تمكن العمال – خصوصا هؤلاء الذين يعملون في بيئات عمل صعبة – من الحصول على حماية وظروف عمل أفضل. كما أن تدخل النقابات العمالية كان له أثر هام في تحقيق هذه النتائج.

ومن أجل الأجيال القادمة، يتوجب علينا تطوير سياسات متكاملة للمناخ والطاقة تعمل على الحدّ من انبعاثات الكربون في المجتمعات. وهناك عدد لا بأس به من مبادرات إزالة الخصخصة التي تعمل على إحداث تأثير إيجابي على الاقتصادات المحلية من خلال توصيل وظائف آمنة واستقطاب مراكز أعمال وأبحاث جديدة. كما أن الاستدامة البيئية والتمكين الاجتماعي يلعبتن دورا أساسيا في بناء ثروة مشتركة للمجتمع في الاقتصاد المحلي (كما شهدنا في ٧٩٢ حالة)، والبلديات التي تبتعد عن مشاريع الخصخصة تنوي على الاسهام أو ساهمت فعليا في انتقال بيئي متمثل في ٩١١ حالة على الأقل. وشهدت ٩٠٢ حالة جهود مبذلة متمثلة بتنسيق متكامل للسياسات العامة لحماية البيئة في مجالات الطاقة والنفايات والإسكان والمياه والغذاء والمواصلات. أما المدن الرائدة والشركات العامة التي تستثمر استراتيجيا لحماية البيئة في المستقبل البعيد، فقد نجحت في عرض قوتها كجهات عامة فاعلة.

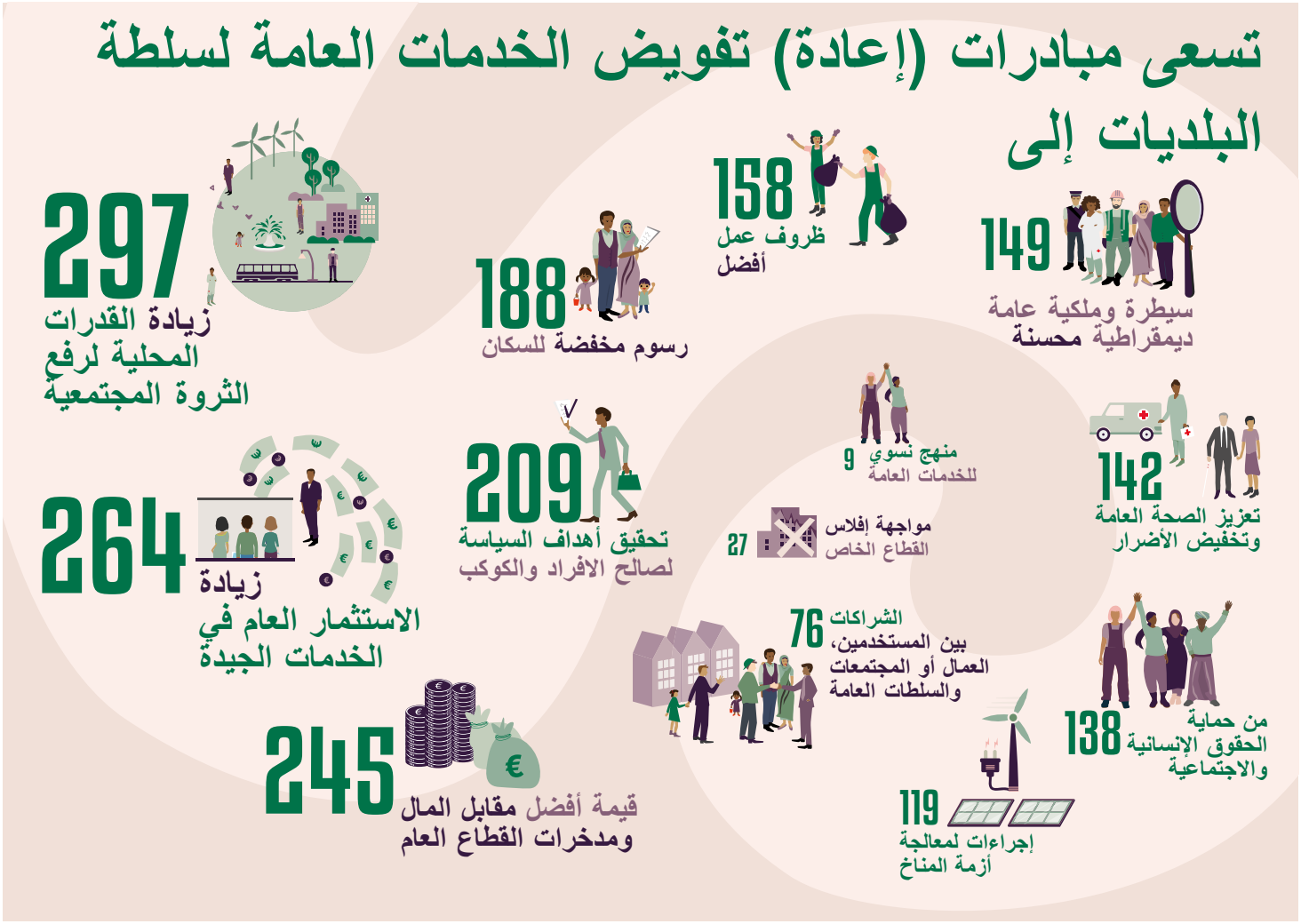

عام الماضية، قامت الشركة الخاصة برفع الأسعار على المستهلكين بنسبة ٨٢,٧٣٪، الأمر الذي جعل مياه الشرب باهظة التكلفة بالنسبة للعائلات الأكثر فقراً، وخصوصاً لاحقاً للأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وثمة حافز آخر تمثل في عدم الاستثمار في شبكة المياه التابعة لملكية القطاع الخاص، بالرغم من أن الشركة كانت قد حققت أرباحاً عالية باستمرار.

في عام ٢٠١٥، شكلت انتخابات البلدية حكومة جديدة تمكنت من إنهاء عقد الشركة الخاصة لإدارة المياه في فايادوليد. الأغلبية العظمى في المجلس البلدي للمدينة وافقت على إعادة تفويض خدمات المياه لسلطة البلديات في شهر كانون الأول ٢٠١٦، وشركة المياه العامة أكوافاي قامت بتوظيف جميع موظفي طاقم عمل الشركة الخاصة السابقة. بعد مرور عامين من التشغيل، كانت أكوافاي قد وفرت مبلغ ٣,٣١ مليون يورو على المدينة، أي ما يعادل ٤٪ من إجمالي ميزانيتها لعام ٢٠١٨ (٨٣,٣٣ مليون يورو). ولغاية الآن، حققت الشركة الجديدة إجمالي مبيعات بقيمة ٤,٦٢ مليون يورو، ومعظم الأرباح تستخدم في صيانة وتحسين شبكات الصرف الصحي والتوزيع في المدينة، الأمر الذي أسهم في تثبيت رسوم الصيانة التي يدفعها المستهلكين. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الأرباح المتبقية في بناء ثروة المجتمع من خلال الاستثمار في الألواح الضوئية الشمسية التي من المتوقع أن تعمل على تخفيض إنتاج الكهرباء في المستقبل.

للإدارة المالية.

- بشكل عام، تدفع الهيئات العامة فوائد أقل من الهيئات الخاصة، وبالتالي تكون تكاليف الاستقراض أقل.

ثمة دلائل قوية تشير إلى أن تكاليف الخصخصة أعظم، والقصص التي تدور حول إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات تساعدنا في بناء قضيتنا الجماعية بأن خدمات الملك العام والتي يتم توفيرها مباشرة من قبل العاملين في القطاع العام لها قيمة اقتصادية جيدة. ووفقاً للمشار أعلاه، هناك ٥٤٢ حالة على الأقل كانت فيها مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات إما هادفة لتخفيض تكلفة الخدمات أو أنها تمكنت بالفعل من تخفيضها. كما اكتشفنا ٤٦٢ حالة على الأقل كانت فيها الشركات التابعة للبلدية إما تتوقع أو نجحت بالفعل في رفع الاستثمار العام في الخدمات والبنية التحتية. عندما تعود الخدمات للملك العام، يمكن استثمار عوائد الضرائب والعوائد الأخرى المحصلة من رسوم المستخدمين مباشرة في تحسين جودة هذه الخدمات وضمان استدامتها.

دراسة حالة (أ) – فايادوليد (بلد الوليد)، إسبانيا: إمدادات

المياهفي عام ٢٠١٦، قرر المجلس البلدي لمقاطعة فايادوليد بإعادةتفويض إمدادات المياه في المنطقة الحضرية لسلطة البلدية، إذ أن صلاحية العقد المبروم مع المزود من القطاع الخاص تنتهي في العام التالي. وعلى مدى العشرين

جمع النفايات لسطلتها. تمكنت البلدية من إنهاء العقد مع شركة رينونوردن قبل إعلان إفلاسها ونجحت في الحفاظ على موظفيها. نتيجة لذلك، تم تخفيض رسوم جمع النفايات بنسبة ٤١٪، بينما ارتفعت أجور الموظفين ومعاشات تقاعدهم. تستمر البلدية في توفير المال من خلال تجنب إجراءات العطاءات المكلفة، والاستفادة من ارتفاع عدد الموظفين بدوام كامل القادرين أيضا على المساهمة في خدمات أخرى تابعة للبلدية.

صرح موظفو شركة رينونوردن السابقين عن أوجه تحسن أخرى علاوة على رفع الأجور. فعلى سبيل المثال، تقوم البلدية بتوفير دعم لتعليم العمال غير الحاصلين على تدريب مهني رسمي ليتمكنوا من الحصول على شهادات دبلوم رسمية، وأيضاً يتلقى عدد أكبر من الموظفين عقود دائمة بساعات أكثر أو وظائف بدوام كامل[٧].

دراسة حالة (ت) – منطقة جنوب الدنمارك: خدمات الإسعاف

لغاية صيف ٦١٠٢، كانت منطقة جنوب الدنمارك تستعين بالشركات الخاصة لخدمات الإسعاف. سرعان ما تمكن الذراع الدنماركي لشركة بيوس الهولندية لخدمات الإسعاف من كسب المناقصة العامة الأخيرة، لم يعمل جاهدا لتوظيف عدد كاف من السائقين فحسب، بل أيضاً فشل في تسديد دفعة مزدوجة أصدرتها المنطقة عن غير قصد. نتيجة لذلك، أعلنت شركة بيوس في الدنمارك عن إفلاسها في تموز ٦١٠٢. انتهزت المنطقة الفرصة لإعارة تفويض خدمات الإسعاف لسلطة البلديات، فقامت بتوظيف ٧٥٦ موظف سابق في بيوس، بالإضافة إلى ٠٠١ فني طبي لحالات الطوارئ. بالمقارنة مع التكاليف التشغيلية لشركة فالك السالفة لشركة بيوس، تمكنت المنطقة من تخفيض تكاليف خدمة الإسعاف بنسبة ٥١٪، وفي نفس الوقت، تحسين جودة الخدمة من خلال توظيف كادر عامل إضافي. منذ ذلك الحين، قررت أغلبية سياسية في منطقة جنوب الدنمارك استثناء الشركات الخاصة من إدارة عمليات الإسعاف في جنوب جاتلاند وجزيرة فونين[٨].

4. إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات يسهم في حفظ وتعزيز حقوق الإنسان والمجتمع

وفقا لتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان[٩] الصادر عام ٨١٠٢، انتشار خصخصة الخدمات العامة والبنية التحتية ينطوي على القضاء المنهجي على سبل حماية حقوق الإنسان وعلى زيادة تهميش الأفراد الذين يعيشون في الفقر. يتطرق التقرير إلى آثار الخصخصة المترتبة على حقوق الإنسان في أنظمة العدالة الجنائية والخدمات الاجتماعية والمياه والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية والمواصلات والتعليم. المقرر الخاص فيليب أولستون ينتقد غياب معايير حقوق الإنسان في معظم اتفاقيات الخصخصة ويقول إن مثل هذه الصفقات نادراً ما ترصد التأثير على الفقراء.

مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات هي بمثابة مضاد لظاهرة تأكل حقوق الإنسان. كشفت دراستنا عن ٨٣١ قضية وثيقة الصلة كان فيها الدفاع عن حقوق الإنسان والمجتمع عبارة عن هدف سياسي واضح لهذه المبادرات، تضمن إجراءات ملموسة عدة ساهمت في تحقيقه. على سبيل المثال، تأسست شركة باريس العامة للمياه عام ٠١٠٢، وكانت نهاية لفترة طويلة من الخصخصة التي بدأت في منتصف

3. إدارة وملكية الخدمات العامة من قبل القطاع الخاص

كثيرا ما تدور القصة وراء إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات حول السكان والعمال والمسؤولين في القطاع العام الذين يعملون معا لتحقيق أهداف اجتماعية وبيئية من خلال استعادة السيطرة على الخدمات العامة. لكن هناك أيضاً قصص تدور حول فشل مبادرات الخصخصة. في مجرى تجهيز دراستنا الاستقصائية لمبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات، أحصينا ٧٣ حالة على الأقل شهدت إفلاس المشغلين في القطاع الخاص. في عام ٨١٠٢، أسفر انهيار شركة كاريليون البريطانية المتخصصة في إبرام عقود الاستعانة بالمصادر الخارجية والبنية التحتية المخصخصة عن تعريض ٠٢٤ مشروع لمبادرات التمويل الخاص للخطر وشكل تهديدا على ٠٠٠,٨١ موظف. في الدنمارك، لاحقاً لإعلان ما يسمى بسياسات «الخيار الحر» عن منافسة إلزامية في رعاية المسنين، عدد كبير من الشركات الخاصة شهد انهياراً. في النرويج، إفلاس شركة رينونوردن العاملة في مجال إدارة النفايات كان سيؤثر على أكثر من ٧٣١ بلدية لو لم تتوقع النقابة الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الشركة وعملت مع المسؤولين المحليين لتجهيز عملية إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات.

حالات الإفلاس وانهيار الشركات تكشف الحقيق وراء الوعود الكاذبة بالكفاءة والإبداع، إذ أن معظم صفقات الخصخصة غير مجدية اقتصادياً. في معظم الأحيان يتم تصميم عقود الاستعانة بالمصادر الخارجية والشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل يمنح الأولوية للأرباح وعوائد الأسهم فوق جودة الخدمات. وعندما تستنزف الأرباح أو لم تتحقق، تهرب الشركات والمستثمرين متخليين عن الخدمة وكذلك عن العمال والأفراد الذين يعتمدون عليهم لكسب لقمة العيش. مثال آخر على الفشل الاقتصادي للخصخصة هو امتناع مشغلي القطاع الخاص عن توصيل الخدمات للمناطق أو المجتمعات أو المستخدمين الذين لا تتحقق من خلالهم أرباح كافية أو غير قادرين على تحمل التكاليف أو توصيل الخدمات إليهم يكون أكثر كلفة. على سبيل المثال، شركات الاتصالات الكبرى في الولايات المتحدة لم تكن مهتمة بتوصيل الخدمات للمناطق الريفية والبلديات الصغرى والمجتمعات من ذوي الدخل المتدني، فتدخلت الحكومات المحلية والشركات المجتمعية لتلبية احتياجات هذه الفئات من خلال تطوير بنية تحتية لشبكة انترنت عالية السرعة وواسعة النطاق في مناطق عدة فشلت الشركات في توصيل الخدمات إليها.

في معظم الدول الأفريقية، مشغلي القطاع الخاص العاملين في مجال إدارة النفايات يعملون فقط في الأحياء الأكثر ثراء في المدن الكبيرة، مستثنين الغالبية العظمى من السكان. في مدينة دار السلام في تانزانيا، نتج عن خصخصة خدمات النفايات عدم تكافؤ في التغطية: المناطق الثرية في المدن تستقبل خدمات جيدة وتُهمل الأحياء الأكثر فقراً. بناء على ذلك، يتم التخلص من ٠٧٪ من نفايات دار السلام بشكل غير رسمي وإلقائها بشكل غير قانوني في مجاري المياه أو الحقول أو يتم حرقها[٦].

دراسة حالة (ب) – كراجيرو، النرويج: إدارة النفايات

في عام ٧١٠٢، قام موظفو ومجلس عمال الشركة الخاصة رينونوردن العاملة في مجال جمع النفايات في كراجيرو بتنبيه إدارة البلدية بأن الشركة لم تعد توفي بمهامها. وعقب إجراء تحليل متعمق، وافقت البلدية وقررت إعادة تفويض مهمة

5. إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات قادرة على عكس العمل غير المستقر

كثيراً ما تكون سياسات الخصخصة والاستعانة بالمصادر الخارجية والشراكات بين القطاعين العام والخاص مبررة بادعاءات أن القطاع الخاص يتحلى بفعالية أكبر وقادر على حماية الأموال العامة. لكن في الواقع، في حال قام مشغلي القطاع الخاص بتخفيض التكاليف يكون ذلك غالبا على حساب عمال الخدمات العامة. بتقليص عدد الوظائف وتآكل ظروف العمل وإضعاف التفاوض الجماعي، تصبح الخصخصة محرك قوي للعمل غير المستقر. وهذه المشكلة لا تؤثر على العمال وأسرهم والمجتمعات المحلية فحسب، بل أيضاً على المستخدمين، نتيجة لانخفاض جودة الخدمة وإمكانية الوصول إليها.

خلافا لذلك، هناك أمثلة عدة على مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات والتوريد الداخلي حيث تمكنت المجالس المحلية للبلديات من توفير الأموال وفي نفس الوقت تحسين ظروف العمل و/أو الأجور. منذ عام ١١٠٢، قام مجلس لندن أيلنجتون باسترجاع عقود تبلغ قيمتها نحو ٠٨٣ مليون باوند إسترليني للنظافة والبناء وصيانة الملاعب وخدمات إدارة النفايات. وهذه الحركة النوعية تضمنت أجور أفضل وظروف عمل محسنة لنحو ٠٠٢,١ موظف في الصفوف الأمامية وتوفير نحو ٤١ مليون باوند إسترليني[١٦]. في كراجيرو، النرويج، أسفرت مبادرة إعادة تفويض إدارة النفايات لسلطة البلديات إلى تخفيض بنسبة ٤١٪ في رسوم السكان وفي نفس الوقت، تحقيق ارتفاع في أجور العمال ومعاشات التقاعد.

يوثق هذا التقرير ٨٥١ قضية على الأقل لتفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات وإعادة تفويضها تهدف لتحسين، أو نجحت في تحسين ظروف العمل، بما في ذلك الأجور، الصحة والسلامة المهنية، حرية تكوين الجمعيات، التفاوض الجماعي، حرية الرأي والتعبير، ومشاركة العمال في عمليات صنع القرار. تبين هذه القضايا أن توفير وظائف عالية الجودة وتحسين ظروف العمال – تقدير معرفتهم وخبرتهم حول كيفية تنظيم وتشغيل الخدمات – يتواكب مع بناء خدمات عامة سهلة المنال وذات جدوى اقتصادية. وليس من قبيل الصدفة ان العمال والنقابات التابعين لها يكونوا غالبا في طليعة جهود إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات.

دراسة حالة (ح) – سيول، كوريا الجنوبية: النظافة في المواصلات الحضرية

سيول هي عاصمة كوريا الجنوبية يقطنها نحو ٠١ مليون نسمة. شهدت المدينة إصلاح شامل في سياسة العمل بقيادة رئيس البلدية الحالي بارك ون-سون. بين الأعوام ٣١٠٢ و٧١٠٢، قامت المدينة بتنظيم الحالة الوظيفية لنحو ٦٩٢,٧ عامل من القطاع العام، ٠٧٪ منهم عمال للنظافة. عدد كبير من هؤلاء العمال يحتلون وظائف مباشرة في شركتين جديدتين تابعتين للقطاع العام: شركة سيول ميترو للبيئة وشركة سيول الخضراء لسكك الحديد الحضرية. في السابق، كان هؤلاء العمال يعملون لصالح مقاولين من الباطن فشلوا في تزويدهم الحماية الاجتماعية والصحية والأجور الملائمة. منذ ذلك الحين، ارتفعت أجور هؤلاء العمال بنسبة ٣,٧٪ وتم توحيد حقوق الرعاية الخاصة بهم. بالرغم من ارتفاع تكاليف العمل، حققت الميزانية العمومية للمدينة تحسنا، إذ ساهمت عوامل عدة بشكل كبير في تخفيض تكاليف التشغيل[١٧]، منها إزالة الرسوم الإدارية و٠١٪ من دفعات ضريبة القيمة المضافة للمقاولين من الباطن.

الثمانينات من القرن الماضي. تصرح الشركة ان رسالتها تتعدى مهمة توصيل الأنابيب لتشمل التزامها بحماية حق جميع المواطنين في باريس للحصول على مياه بغض النظر عن وضعهم القانوني. تعمل الشركة الباريسية على حفظ وتوسيع شبكة لنوافير المياه العامة في جميع أنحاء المدينة توفر المياه لمعظم السكان المهمشين. وتعتبر هذه خدمة ضرورية للاجئين الوافدين للمدينة يومياً وكذلك للأفراد المشردين[١٠].

دراسة حالة (ث) – ولاية سيلانجور، ماليزيا: الصحة والرعاية الاجتماعية

لاحقا لتغيير الحكومة عام ٨٠٠٢، قامت ولاية سيلانجور بتقديم برنامج حماية اجتماعية متكامل بعنوان «مبادرة رعاية الأفراد،» بتمويل من الإيرادات الحكومية. يهدف البرنامج إلى تحسين رفاه مختلف الفئات المستضعفة في مجالات عدة منها التعليم، الرعاية الاجتماعية، المياه، المواصلات، الإسكان والغذاء. تلعب مبادرات تحسين الرعاية الاجتماعية دور هام في هذه المبادرة، فمنذ عام ٨٠٠٢، تعمل «الخطة الصديقة للعصر الذهبي» على توفير تكاليف الجنازات بمبلغ ٠٠٥,٢ رينغيت ماليزي (أي ما يعادل ٨٣٥ يورو) للمواطنين المسنين المسجلين الذين يسعون لمساعدة أقربائهم في تغطية تكاليف الدفن. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق خطة لصحة المرأة عام ٠١٠٢ لتوفير فحوصات مجانية للثدي للنساء من سن ٥٣ عام فما فوق. كما أن هناك مبادرة أخرى تم إطلاقها عام ٧١٠٢ لدعم الرعاية الصحية الأولية للأسر ذات الدخل المتدني، حيث تقوم الحكومة بتوفير ٠٠٥ رينغيت ماليزي (أي ما يعادل ٨٠١ يورو) سنوياً للتكاليف الطبية[١١].

دراسة حالة (ج) – برلين، ألمانيا: الإسكان

شهدت العاصمة الألمانية برلين تضاعف متوسط الإيجارات في غضون خمس سنوات فقط[١٢]، والحكومات المحلية تبنت إجراءات صارمة للاستجابة إلى صرخات السكان، مثل الاقتناء العام لوحدات سكنية تمت خصخصتها وسياسة لوضع حد للإيجارات المرتفعة. في بلدة فريدريشن كرويسبرغ على سبيل المثال، قام مجلس الأعيان في المنطقة بدعم السكان في إيقاف بيع ٥٧٦ شقة سكنية لشركة العقارات الألمانية القابضة «دويتشي فونين.» وقد خشي المستأجرين من ارتفاع غير متناسب في الإيجارات نتيجة لمشاريع ترميم غير ضرورية مفروضة من قبل الشركة[١٣].

قامت حكومة برلين الاتحادية المحكمة بمناشدة المحكمة المحلية لمنع مشاريع البيع، إلا أن المحكمة أصدرت رفضها عام ٨١٠٢. تجنباً للقيود القانونية المفروضة، مكن مجلس الأعيان المستأجرين من الاستفادة حق الشفعة من خلال ما يسمى «بتمديد الاقتناء»: حيث يتمكن السكان من «شراء» شققهم السكنية ومن ثم بيعها لجمعية برلين العامة للإسكان. في أواخر عام ٩١٠٢، قامت جمعية الإسكان بإعادة شراء ٠٠٠,٦ شقة سكنية إضافية في محافظات سباندو وراينيكندورف[١٤] -وكان ذلك أكبر مبادرة لإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات في تاريخ ألمانيا. في شهر تشرين الأول ٩١٠٢، قامت حكومة برلين بإصدار قانون لضبط الإيجارات نص على تجميد الإيجارات على مستوى حزيران ٩١٠٢ وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، وتحديد الحد الأقصى لسقف دفعات الإيجارات[١٥]. هذه التغييرات ستفيد المستأجرين القائمين في ٥,١ مليون منزل في برلين. ونتيجة لهذا الخطوة الفعالة التي اتخذتها البلدية، تشهد حركة المستأجرين نمو سريع، والمطالبة بإجراء استفتاء لتحويل نحو ٠٠٠,٠٤٢ شقة سكنية متواجدة حاليا في أيدي جمعية الإسكان الألمانية وشركات عقار أخرى كبيرة إلى ملكية عامة تكتسب زخما.

توفير المعونات المالية وتسهيل إمكانية وصول الأفراد من ذوي الدخل المتدني. دخل تطبيق هذا النموذج عامه الخامس وأثبت فعالية عالية، إذ بينت الحسابات التي أجرتها البلدية انخفاضا كبيرا في أسعار الأدوية، والفواتير الطبية الشهرية لبعض الأفراد شهدت خصومات لغاية ٧٠٪[١٨].

دراسة حالة (د) – ساو باولو، البرازيل: الحد من الأضرار

على مدى السنوات العشرين الماضية، اشتهر حي لوز في ساو باولو بعدد كبير من سكانه الذين يعانون من التشرد والإدمان على الكوكائين. شهدت التسعينات من القرن الماضي وأعوام الألفين، عدد كبير من المبادرات العامة التي حاولت التطرق لهذا الوضع بالتركيز على نشر الأمن في الحي وتجريم المدمنين. لكن في كانون الثاني من عام ٢٠١٤، قام فرناندو حداد، الذي كان رئيس البلدية في ذلك الحين، بتبني نهج جديد ينطوي على العمل مع قادة المجتمع والمنظمات غير الحكومية المحلية للتفاوض في إزالة ٧٤١ خيمة واستهلال الحوار مع متعاطي الكوكائين.

من بين المشاريع الجديدة التي تم تنفيذها ظهر برنامج «الأذرع المفتوحة» الممول من الحكومة، والذي يهدف إلى التواصل مع مدمني المخدرات وعرض عليهم المأوى وثلاثة وجبات يومية وعمل في البلدية وإمكانية الوصول للخدمات الصحية – من غير إجبارهم على التوقف عن استخدام المخدرات. ومنذ تأسيس هذه البرنامج، ٣٧٪ من الأفراد الذين تلقوا المساعدة من برنامج الأذرع المفتوحة توقفوا عن تعاطي الكوكائين، وبالتالي توفير مبلغ ٨٦ مليون ريال برازيلي (أي ما يعادل ٨,١١ مليون يورو)[١٩].

7. مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات قادرة على تحقيق الملكية العامة الديمقراطية

الملكية العامة ليست دائماً ديمقراطية أو فعالة، فقد يتعثر القطاع العام بالبيروقراطية وعدم الكفاءة، أو قد يقع ضحية المصالح الخاصة والفساد والحكام المستبدين، بيد أن مثل هذه المشاكل قد تؤثر على شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

يتطلب بناء خدمات عامة متينة وعالية الجودة أشكال جديدة من الملكية العامة التي تمكن السكان من المشاركة في عمليات ديمقراطية لصنع القرار بشكل مباشر وغير مباشر. توجد أشكال عدة للملكية العامة: تتراوح التغييرات الناجمة عن إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات بين آليات معززة للمساءلة والشفافية والإفصاح عن المعلومات، إلى تأسيس حوكمة تشاركية في الشركات العامة. فبإمكان الشركات التي تم إعادة تفويض خدماتها العامة لسلطة البلديات أو الشركات الجديدة التابعة للبلدية تطبيق الديمقراطية في حوكمتها من خلال ضمان عضوية ممثلين عن المستخدمين في مجلس إدارتها، كما هي حال خدمات المياه في مدينتي جرونوبل وباريس. في الدنمارك، يسمح القانون للشركات العامة حجز ثلث مقاعد مجالس إدارتها للعمال.

6. مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسطلة البلديات قادرة على تحسين الصحة العامة والحد من الأضرار

يواجه قطاع الرعاية الصحية ضغوطات مستمرة ناجمة عن مبادرات الخصخصة، مثل الاستعانة بالمصادر الخارجية والعطاءات التنافسية. يتمتع موردو الخدمات والمرافق بسوق اقتصادي متصاعد، والفضل يعود لسياسات التحرر المدفوعة إلى حد كبير بالتجارة الدولية واتفاقيات الاستثمار. بيد أنه من الواضح ان مبادرات تفويض خدمات القطاع الصحي لسطلة البلديات وإعادة تفويضها تحقق منافع للصحة العامة، خاصة الأسر الأشد احتياجاً. تشمل الأمثلة الواردة في النشرة مجمع مستشفى إقليمي في مدينة هيلسنكي الفنلندية وصيدليات عامة جديدة في ٠٤ بلدية في التشيلي. وهذه القضايا تسلط الضوء على الكيفية التي أنشأت بها السلطات الحكومية التزامات متينة لحماية الصحة العامة من خلال الاستثمار بالخدمات وتوفيرها بشكل مباشر.

من خلال دراستنا تمكنا من إحصاء ٢٤١ قضية على الأقل للخدمات العامة حديثة الإنشاء وتلك التي تم إعادة تفويضها لسلطة البلديات، والتي نجحت، أو من المتوقع أن تنجح في تعزيز الصحة العامة أو توفير خدمات للحد من الأضرار. تشمل خدمات الحد من الأضرار مجموعة من السياسات والبرامج الصحية والاجتماعية، وهي خدمات مهملة في أغلب الأحيان، بالرغم من ضرورتها في تحسين الصحة العامة. كما تعمل هذه الخدمات على تخفيض وصمة العار والعواقب الجسدية المرتبطة بتعاطي المخدرات من خلال دعم المتعاطين بدل من استبعادهم وتجريمهم.

غرف الرقابة على استهلاك الأدوية توفر بيئة أمنة ونظيفة تمكن الأفراد من تناول الأدوية تحت إشراف ورقابة الموظفين المختصين. نشأت هذه الغرف في ٩٢ مدينة في أوروبا، بالإضافة إلى كندا والبرازيل وأستراليا، وهي عبارة عن مبادرات تهدف لمساعدة ودعم الأفراد، ساهمت بشكل كبير في الحد من الأضرار بين الأفراد الذين يعانون من الإدمان والتقليل من استبعادهم وعزلهم عن المجتمع.

دراسة حالة (خ) – ريكوليتا (إقليم سانتياغو متروبوليتان) في التشيلي: إمكانية الوصول للأدوية

في بلد يتسم بالسياسة النيوليبرالية المتأصلة، بات مجتمع ريكوليتا في التشيلي يجري عكس التيار. تقع ريكوليتا في شمال سانتياغو، ونحو ٤١٪ من سكانها يعيشون في الفقر، أي أكثر من ضعف المتوسط الإقليمي. بدأ رئيس البلدية دانيال جدوع، الذي فاز في انتخابات عام ٢١٠٢، باسترداد الملكية العامة لخدمات الرعاية الصحية وعمل على تأسيس برامج عامة جديدة في مجال التعليم والإسكان لتوفير دعم أفضل للسكان المحليين.

عدد كبير من سكان التشيلي ما زالوا يعتمدون على الصيدليات الخاصة للحصول على أدويتهم، وهم عرضة للأسعار غير المنظمة التي تفرضها ثلاثة شركات خاصة تحتكر تشغيل ٠٩٪ من الصيدليات في البلاد. بهدف توفير أدوية بأسعار معقولة للسكان، قامت حكومة ريكوليتا المحلية بتأسيس أول صيدلية شعبية في الدولة عام ٥١٠٢، وبذلك استعادت الدولة دورها كالمورد المباشر للسلع. هذا النموذج تمكن أيضاً من إنعاش الجانب التضامني للضمان الاجتماعي من خلال

دراسة حالة (ذ) – تيراسا، إسبانيا: إمدادات المياه

في تيراسا، ثالث أكبر مدينة في كاتالونيا، شرع منتدى المواطنين «طاولة تيراسا للمياه» عام ٤١٠٢ في حملة للرجوع إلى إدارة المياه العامة. في عام ٥١٠٢، حظى الميثاق الاجتماعي للمياه العامة، الذي يهدف إلى ضمان الإدارة العامة والموحدة والتشاركية لدورة المياه، بدعم من مرشحي الانتخابات البلدية. في العام التالي، قام المجلس البلدي المنتخب بالموافقة على اقتراح مؤيد لإدارة المياه المباشرة أدى في نهاية المطاف إلى إنشاء شركة تايجوا العامة عام ٨١٠٢. بعد فترة قصيرة، وافق منتدى تيراسا للمواطنين، الذي تأخذ السلطات المحلية مواقفه بعين الاعتبار، على تأسيس مرصد تيراسا للمياه.

يعمل هذا المرصد باستقلالية عن البلدية ويتقيد بالميثاق الاجتماعي للمياه العامة ويتولى سلطة اتخاذ القرارات فوق إدارة المياه العامة. تم تصميم المرصد لتسهيل مشاركة المواطنين وعمليات صنع القرار الاستراتيجية، وتشمل إدارته العليا ممثلين من كل حزب سياسي، الحكم المحلي، موظفي الخدمات الفنية، إدارة الأعمال، الفئات المجتمعية، النقابات، وباحثين من الجامعات المحلية. نظراً لاستعداده بمواجهة التحدي في إدارة وإنتاج خدمات المياه بالاشتراك مع المستخدمين، أصبح نموذج المرصد المشترك للمياه العامة مرجعية لبلديات أخرى في كاتالونيا وجميع أنحاء إسبانيا[٢٢].

دراسة حالة (ر) – بليموش، المملكة المتحدة: التحول في مجال الطاقة

في عام ٣١٠٢، قامت مدينة بليموث، بالتعاون مع مواطنيها، بتأسيس جمعية بليموث للطاقة، وهي عبارة عن جمعية يملكها أفراد تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة ويتم إعادة استثمار أرباحها في المجتمع. قامت المدينة بتوفير منحة وقروض وخبرات للجمعية من أجل رفع مستوى كفاءتها من أجل تحقيق نظام طاقة منخفض الكربون، عادل، وميسور التكلفة، يندرج في صميمه السكان المحليين. في عام ٤١٠٢، قامت جمعية بليموث للطاقة بتطوير ذراع طاقة صديق للبيئة يعمل على تمويل وتثبيت وإدارة الخطط المحلية لتوليد الطاقة المتجددة.

بحلول عام ٩١٠٢، تمكنت جمعية بليموث للطاقة من مساعدة أكثر من ٠٠٠,٠٢ أسرة في توفير ما يزيد عن مليون باوند إسترليني في فواتير الطاقة وتصفية ما يزيد عن ٠٠٠,٦٢ باوند إسترليني من الديون الصغيرة. كما قامت الجمعية ببناء مزرعة على قطعة أرض ملوثة ونصب الألواح على أسطح المدارس والمباني المجتمعية، الأمر الذي مكن المدينة من إنتاج كمية كافية من الكهرباء النظيفة وتزويدها ل ٠٠٠,٢ منزل. سيتم إعادة استثمار إيرادات المشروع، التي من المتوقع أن تصل إلى ٥,١ مليون باوند إسترليني خلال ٠٢ عام، في مبادرات لتخفيض نسبة انبعاثات الكربون والحد من فقر الطاقة في بليموث. ومع استمرار عمل البلدية إلى جانب الجمعية، أصبحت هذه الشراكة بين القطاع العام والمجتمع القوة الديمقراطية الدافعة لتحول الطاقة المحلية في بليموث[٢٣].

يعتبر إشراك ممثلين عن العمال والمستخدمين في هيئات صنع القرار التابعة لكيانات القطاع العام من أهم الأساليب المتبعة لتحسين الحوكمة وتوسيع مفهوم الملكية العامة. ويعزز هذا التمثيل من خلال تأسيس مساحات مفيدة للمستخدمين مثل المراصد والمجالس. بعض المدن، مثل باريس في فرنسا وبرشلونة وتيراسا في إسبانيا تشرك ممثلين عن العمال والمواطنين في عضوية المجالس الاستشارية لمرافقها العامة. في تيراسا، تم تأسيس هيئة مستقلة تحت اسم «مرصد تيراسا للمياه» مكلف بتسهيل مشاركة المواطنين في صناعة السياسات والقرارات التي تؤثر على إمدادات مياه البلدية.

يشير بحثنا إلى ٩٤١ حالة واضحة على الأقل حول تفاقم السيطرة الديمقراطية في نتائج مؤكدة أو متوقعة لمبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات. نجحت مدينة راموس أريزبي المكسيكية في إيقاف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في خدمات المياه وإعادة تفويض الخدمة لسلطة البلدية عام ٤١٠٢. وأعلن رئيس بلدية المدينة أن الشركة الحكومية الجديدة، كومبارا، ستفتح أبواب المشاركة لتحويل العلاقة بين مزود الخدمة والمستخدمين. يتكون المجلس الفني، الذي يعتبر من الهيئات الحاكمة الأساسية في الشركة، من رئيس البلدية، ممثلان عن مشغل المياه الحكومية، مدير شركة كومبارا، خبراء من مركز أبحاث ونشطاء في رابطة المستخدمين[٢٠]. تبين الأمثلة على مدينتي راموس وتيراسا أن المستوى الديمقراطي لأي شركة عامة يعتمد على النضال الاجتماعي، أي مدى تنظيم السكان في المطالبة بالسيطرة الشعبية والمشاركة الفعالة في حوكمة الخدمات العامة.

قد تأخذ الملكية العامة شكل من أشكال التعاضد مع التعاونيات الشعبية للمواطنين والعمال أو الملكية المشتركة بين سلطة عامة ومؤسسة غير هادفة للربح. في البلدة الألمانية وولفهاجن، تملك التعاونية التي ساعدت في تمويل عنفات (توربينات) الرياح ربع أسهم شركة الطاقة العامة ومقعدين في مجلسها الإداري[٢١]. نتج عن هذه الملكية المشتركة، التي تمت بعد إعادة تفويض خدمات شبكة الكهرباء المحلية لسلطة البلدية، فواتير كهرباء بأسعار أقل، استثمارات في روضة الأطفال التابعة للتعاونية، وارتفاع عدد الموظفين لنحو الضعف.

الأمر المثير للاهتمام هو أن التعاون والشراكة مع المنظمات المجتمعية يميل إلى إعادة صياغة ثقافة المؤسسات العامة وتشجيع الممارسات الديمقراطية الأكثر عمقاً، ويعيد تشكيل العلاقات بين الحكومات والاقتصاد والشعوب بطريقة تحقق الأهداف الاجتماعية والبيئية وتضعها في مقدمة الأولويات. هناك أمثلة عدة على السلطات العامة العاملة مع المؤسسات غير الربحية والتعاونيات. فعلى سبيل المثال، عدة بلديات في هولندا تدعم المؤسسة غير الربحية وايرلس لايدن في توفير خدمة إنترنت مجانية في بعض أجزاء مدينة لايدن والبلدات المجاورة لها. في إسبانيا، تختار المدن السباقة الطاقة التابعة لتعاونيات مثل سوم انيرجيا، جوي انير وانيرجيتيكا، على الشركات الخاصة الكبيرة.

8. يتحتم أن تتم عملية إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات بمشاركة العمال والتعلم منهم

تحالفات النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني قادت كفاحات عدة ضد الخصخصة على درب النصر. في لاجوس، نيجيريا، تمكن تحالف مكون من نقابات عمالية ومجتمعات ومنظمات غير حكومية من إيجاد رؤية واستراتيجيات للمواطنين لإدخال إصلاحات على شركة المياه الحكومية كبديل للخصخصة. فيما يتعلق بإزالة الخصخصة، عملت الشركة الدولية للخدمات العامة مع النقابات العمالية وثيقة الصلة لتحديد الدروس حول كيفية التجهيز لإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلدية[٣٤].

عملية إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات تُشرك العمال، وفي نفس الوقت، تؤثر عليهم، فهم القائمين على تشغيل هذه الخدمات والمتجذرين في تركيباتها. البعد العمالي عبارة عن نموذج يبين تميز كل قضية إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات عن غيرها بسبب الأنظمة والقوانين المحلية والوطنية التي تؤثر على الأحكام والشروط وثيقة الصلة بتوظيف العمال. تشمل التوصيات الهامة التواصل مع جميع العمال المتأثرين في مرحلة مبكرة ودعمهم، ضمان التواصل والتعاون المستمر بين اتحادات النقابات الوطنية وفروعها المحلية، والسعي للتفاوض المفتوح مع السلطات المحلية في أسرع وقت ممكن لضمان جميع عمال الخدمات العامة مرحلة انتقالية عادلة من الخصخصة إلى القطاع العام.

لاحقاً لإعلان شركة رينونيردن إفلاسها الجسيم عام ٧١٠٢، قامت نقابة عمال البلدية في النرويج بتنفيذ استراتيجيات ناجحة أثرت على خدمات جميع النفايات في ٧٣١ بلدية[٣٥]. تعاون المكتب الرئيسي الوطني للنقابة مع الفرع المحلي من أجل التأثير على المجالس البلدية في المدن المتأثرة للتصويت ضد المناقصة الجديدة وإرجاع خدمات النفايات لسطلة البلديات. نجح فرع أوسلو في فاجفوربوندت والنقابة النرويجية للخدمات العامة في تحويل المرحلة الانتقالية الضعيفة إلى فرصة لتعزيز عضويتهم باستراتيجيات توظيف شاملة. قامت فرق فاجفوربوندت بتوظيف عمال من الشركة الخاصة – عدد كبير منهم مهاجرين بعقود مؤقتة – قبل عملية إعادة تفويض الخدمات العامة لسطلة البلديات، ونجحوا في بناء تضامن مع عمال غير تابعين للنقابة خلال المرحلة الانتقالية، وفي نهاية المطاف، تأمين فرص توظيف دائمة وظروف عمل محسنة للعمال وثيقي الصلة بإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات.

يُمارس التعاون المحلي الثلاثي الأطراف في أكثر من نصف بلديات النرويج، إذ يعمل السياسيين والقادة الإداريين والنقابات العمالية بشكل بناء لتأسيس ثقافة تعاون تُعزز التوصل الجماعي لأفضل الحلول الجماعية للتحديات التي تواجهها البلدية. تُمنح منصة للموظفين وأصوات الأفراد الآخرين غير المستجاب إليها عادة من قبل إدارة البلديات، ليعملوا على إنشاء منبر لمشاركة أفكارهم ومقترحاتهم، التي يتم معالجتها بشكل منتظم. وفقاً لفاجفوربوندت، من وجهة نظر العمال، التعاون الثلاثي الأطراف الذي يتبع إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات يُعتبر أداة هامة لتحسين الخدمات ويسهم في مواجهة المزيد من ممارسات الاستعانة بالمصادر الخارجية والخصخصة في القطاع العام[٣٦].

9. تحويل الملكية العامة لصالح الخدمات العامة النسوية البيئية

الخدمات العامة النسوية البيئية تضع الأفراد والكوكب فوق الربح الخاص. تبني نهج نسوي بيئي للخدمات العامة يدفعنا للإدراك أننا كبشر، نعتمد بشكل كبير على بعضنا البعض وعلى الفضاء الحيوي الذين نعيش فيه. بالتالي، تدعو إلى تحويل وجهات النظر فيما يتعلق بتملك الخدمات العامة وتنظيمها.

تتمحور الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستعانة بالمصادر الخارجية حول تحقيق المكاسب المالية قصيرة الأمد. تميل هذه النماذج في توصيل الخدمات إلى تضخيم المظالم القائمة وتدمير الأنظمة البيئية، ومن المرجح أيضاً أن تلحق الضرر بالأشخاص الضعفاء الذين يعتمدون بشكل أكبر على الخدمات العامة، معظمهم من النساء. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي السعي وراء الربح إلى ارتفاع كبير في الأسعار وبالتالي الإخلال في إمكانية الوصول للخدمات.

عندما يتم تخفيض المعونات كجزء من إجراءات التقشف والخصخصة، تصبح تكلفة خدمات رعاية الأطفال والمسنين وغيرها غير ميسورة. في معظم الأحيان، النساء هن القائمات على خدمات الرعاية لأن تقسيم العمل الذي يشكل أساس النموذج الاقتصادي المقدم مبني بشدة على أساس الجنس والعرق. لا يقتصر دور المرأة على الاضطلاع بأغلب أعمال الرعاية والأشغال المنزلية – التي تكون بأجور منخفضة جداً أو غير مدفوعة على الإطلاق – بل أيضاً يفوض للنساء ذوات البشرة المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، عدد كبير من النساء العاملات في قطاعات الرعاية العامة والنظافة والتعليم يتحملن العبء الأكبر عند خصخصة هذه القطاعات. الخصخصة تؤثر بشدة على الفئات المهمشة، خاصة النساء من ذوات الدخل المتدني واللواتي تواجهن شتى أنواع التمييز في سوق العمل. نتيجة لذلك، تدفع النساء من ذوات البشرة المختلفة والمحليات والمهاجرات والنساء من مجتمع الميم (مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيًا) وغيرهن الثمن الأكبر مقابل الخصخصة، وبالتالي تتعارض العدالة بين الجنسين والخصخصة بشكل أساسي. في حين تحقق عملية عكس الخصخصة وبناء الخدمات العامة ارتفاع في إمكانية الوصول، إلا أن الملكية العامة، للأسف، لا تشكل ضمانا للعدالة بين الجنسين.

في حين أنه من الضروري تمثيل النساء على قدم المساواة في المناصب القيادية، إلا أن ذلك لوحده لن يضمن أن الخدمة العامة تلبي الاحتياجات الأساسية للنساء الأشد فقراً أو تعمل في إطار حدود كوكبية. النهج النسوي البيئي قادر على تحقيق مستويات أعمق من التحول الديمقراطي حيث يتم إدارة الخدمات العامة من القاعدة إلى القمة ودمج الرعاية للبشر وغير البشر. في نهاية المطاف، علينا إضفاء طابع نسوي في ممارسة السياسات[٣٧]، وذلك يتطلب من السياسيين والإدارات العامة الاستماع للسكان وكذلك دمجهم بشكل دائم في عمليات صناعة السياسات والقرارات. بالمقابل، ذلك يتطلب آليات جديدة تمنح الفئات المهمشة قوة حقيقية تضمن أن الخدمات العامة تعمل على تحسين الحياة اليومية لدى الكثيرين بدل من الاكتفاء بعدد قليل من أهل النخبة. وذلك لأن فايروس الكورونا (كوفيد-٩١) علمنا أننا لا نتمتع إلا بقدر من الأمان والصحة والإصرار لا يتجاوز القدر الذي يتمتع به أكثر الناس تعرضاً للقمع[٣٨].

دراسة حالة (ز) – مدن في مختلف أنحاء الولايات المتحدة: الاتصالات

خلال السنوات القليلة الماضية، قامت السلطات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء ١٤١ خدمة اتصالات عامة جديدة. هذه الخدمات، التي تهدف إلى تحسين إمكانية الوصول والسيطرة الديمقراطية، ساعدت البلديات على إيجاد خطط لتوصيل الوظائف وتعزيز النشاط الاقتصادي (على سبيل المثال، تولاهوما، تشاتانوغا، ثوماسفيل وتينيسي)، تحسين نوعية الحياة (ويلسون، كارولاينا الشمالية، ماونت واشنطن وولاية ماسيتشوستس)، وتطوير إمكانية الوصول للرعاية الصحية والتعليم (شركة ي.س. فايبر للانترنت السريع في فيرمونت).

في ثوماسفيل في ولاية جورجيا، عُرفت شركة كوميونيتي نتووركِ سيرفيسز (خدمات الشبكة المجتمعية) المشهود لها بمساعدة ودعم الأعمال التجارية الصغيرة ومنطقة وسط المدينة المزدهرة. قامت الحكومة المحلية في مقاطعة سكوت في مينيسوتا بإنشاء شبكة عامة للألياف الضوئية ابتداء بالمؤسسات القاعدية مثل المدارس والمرافق التابعة للبلدية. تمكنت الشبكة من توليد أكثر من ٠٠٠,١ وظيفة عمل وحسنت بشكل كبير إمكانية وصول المناطق التي تتواجد فيها المؤسسات التعليمية إلى شبكة الانترنت. الملكية العامة مكنت منطقة المدارس المحلية من توفير مبالغ كبيرة في تكاليف الاتصالات، بحيث انخفضت أسعار الميجابايت الواحد من $٨٥ إلى $٧. في موريستاون في ولاية تينيسي، تقوم شركة فايبرنت العامة الجديدة بتوفير خدمات انترنت ممتازة وميسورة التكلفة للأسر والأعمال التجارية والمؤسسات العامة. بالإضافة إلى ذلك، نجحت الشبكة في تحقيق توفير لمبالغ كبيرة، توليد وظائف العمل وتحفيز الشركات على الانتقال إلى موريستاون نتيجة لسرعة الانترنت العالية في المنطقة[٣٠].

دراسة حالة (س) – مجتمع الزبالين في القاهرة، مصر: إدارة النفايات

يحتوي مجتمع الزبالين على نحو ٠٠٠,٠٧ نسمة تمكنوا من فرز حوالي ثلثين من النفايات في القاهرة، ومعظمها عضوية – لغاية ٠٠٠,٥١ طن يومياً. يتبع السكان نظام من الباب إلى الباب لجمع النفايات وإدارتها، ومن خلال هذا النظام وصلت معدلات إعادة التدوير في المدينة إلى ٥٨٪ بحيث تعتمد بشكل كبير على الخنازير الذي يتغذون على مخلفات الطعام.

تم خصخصة إدارة النفايات في القاهرة في مطلع عام ٠٠٠٢، ولم تحقق الشركات التي تولت المهمة من عمال الزبالين سوى ٥٢٪ من معدلات إعادة التدوير، وفشلت في جمع النفايات من أحياء معينة في المدينة، بحيث اضطر السكان إلى جلب نفاياتهم إلى نقاط التجميع المركزية وفرض عليهم رسوم مقابل هذه الخدمة السيئة من خلال فواتير الكهرباء. والأكثر من ذلك هو أن عمال الزبالين الذين تم توظيفهم لمساعدة هذه الشركات في فرز النفايات أصبحوا يتلقون أجور بنسبة ٥٧٪ أقل مما كانوا يتلقون في السابق.

لاحقا لمئات الدعاوي القضائية التي تم رفعها ضد دمج تكاليف إدارة النفايات في فواتير الكهرباء، قررت حكومة القاهرة إعادة تفويض النظام لسلطة البلديات عام ٧١٠٢ وبناء شراكة مرة أخرى مع مجتمع الزبالين. بيَن نظام إدارة النفايات الذي يديره مجتمع الزبالين إمكانية تحقيق اقتصاد دائري – حتى في المدن الضخمة مثل القاهرة، التي يقطنها ٨١ مليون نسمة[٣١].

تعتبر بعض المدن الفيليبينية سباقة في توفير الخدمات التي تركز على النساء. تأسست تعاونية باجونج سيلانج القائمة في مدينة كالوكان، على يد نساء محليات لتزويد سكان هذا المجتمع الحضري الفقير بمياه سائبة. ويتم دفع الأرباح لأعضاء التعاونية وإعادة استثمارها في خدمات عامة مثل رعاية الأطفال. في عام ٩١٠٢، باتت باجونج سيلانج تخدم ٢٤٧ أسرة. في مثال آخر، توفر بلدية بينالونان في الفيليبين مساعدات مادية للنساء والأطفال والوالدين المنفردين والمسنين، بالإضافة إلى رعاية الأطفال والرعاية الصحية الأولية منذ عام ٥١٠٢[٣٩].

10. إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات قادرة على تقوية الثروة المجتمعية والاقتصادات المحلية

إن عملية استرداد وإنشاء خدمات لملك القطاع العام، مثل جمع النفايات ولغذاء والنظافة والاتصالات قادرة على تحويل مجتمعات بأكملها. عندما تكون شركة مرافق عامة خاضعة لسيطرة ديمقراطية، على الأرجح أن تقوم بإعادة استثمار أرباحها في المجتمع وبالتالي الحفاظ على الاقتصاد. بناء الثروة المجتمعية عبارة عن مصطلح ابتدعته تعاونية الديمقراطية القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويقصد به إشراك ما يسمى بالمؤسسات «القاعدية» التي تكون قراراتها المتعلقة بتدبير المشتريات والتوظيف والاستثمار قادرة على تحقيق تنمية اقتصادية بيئية وعادلة.

المؤسسات القاعدية، التي تتراوح بين البلديات إلى المستشفيات والجامعات وشركات الاتصالات العامة ومرافق النفايات التي تملكها المجتمعات المحلية، متجذرة محليا وقادرة على تحسين نوعية حياة الأفراد. على سبيل المثال، تقوم الحكومات المحلية باستخدام سياسة المشتريات العامة للتعاقد مع تعاونيات العمال من أجل الحفاظ على نظافة مدنها (مدينة فالبارايزو في التشيلي). كما تقوم هذه الحكومات ببناء شراكات مع المزارعين المحليين من أجل حماية المياه الجوفية وبيع الأغذية العضوية لمطاعم المدارس (مدينة رين في فرنسا). جميع هذه المبادرات تلعب دور البلديات التي تزيل الخدمات العامة من السوق وتخفض الرسوم على المستخدمين. على سبيل المثال، في عام ١١٠٢، تمكنت مدينة أيلينجتون في المملكة المتحدة من إعادة تفويض ٠٠٠,٥٣ منزل تابع للمجلس البريطاني لسلطة البلدية. وبعد مرور ست سنوات، قامت البلدية بإنشاء شركة عامة جديدة للطاقة. هذه القرارات تُمكن المجلس من توفير إسكانات وطاقة وغاز بتكلفة عادلة، خاصة للأسر ذات الدخل المتدني.

من خلال بحثنا تمكنا من تحديد ٧٩٢ قضية وثيقة الصلة بإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات، تمكنت أو من المتوقع أن تساهم في بناء الثروة المجتمعية والحفاظ على اقتصاد محلي متين. تنطوي بعض هذه الأمثلة على الاستخدام الأكثر حكمة للموارد الطبيعية المحلية الوفرة، وبعضها الآخر يعمل على إيجاد فرص عمل مجدية للسكان ونشاطات عمل جديدة مستدامة. إن الحفاظ على المعرفة والممارسات البيئية المحلية وتعزيزها له أهمية كبيرة في بناء خدمات عامة توافي متطلبات المستقبل.

الخدمات العامة لسلطة البلديات تسعى إلى تحقيق تنسيق أفضل للسياسات العامة من أجل تحسين المساواة والاستدامة والترابط الاجتماعي من خلال الربط بين تخفيض الانبعاثات وفقر الطاقة[٣٤]، على سبيل المثال. من ناحية أخرى، تستمر الشركات المخصخصة بشكل عام في الاعتماد على الوقود الأحفوري وقد يؤدي ارتفاع تكلفته إلى عيش السكان الذين يعانون من فقر الطاقة في ظروف لا تطاق.

تأثيرات الأزمة المناخية وردود فعل البلديات تختلف بشكل واسع من سياق جغرافي إلى آخر. بينما عاشت مجتمعات عدة في بلدان الجنوب لفترات طويلة في الخطوط الأمامية لمواجهة الأزمة المناخية، اضطرت السلطات المحلية لتخفيف وطأة ما يسمى بالكوارث المناخية. في الفيليبين على سبيل المثال، تقوم البلديات بتطوير خدمات لدعم المزارعين وكذلك الفئات المستضعفة في المجتمع.

استرداد خدمات المواصلات والنفايات قد يساهم أيضا في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. فعلى سبيل المثال، إعادة تفويض المواصلات العامة لسلطة البلديات الذي تم خلال الآونة الأخيرة في مدينتي روتردام ولاهاي الهولندية مكن المدينتين من استبدال جزء من أساطيل النقل لديها بحافلات كهربائية. في قضية أخرى، التزمت المدينة الفرنسية بريانسو بتحقيق «صفر نفايات» عندما قامت بإعادة تفويض خدمات نفاياتها لسلطة البلديات عام ٢٠١٣، وتقليل كمية النفايات المتولدة بنسبة ٣٣٪.

دراسة حالة (ش) – مدن في مختلف أنحاء الفيليبين: التطرق لتأثيرات الأحوال الجوية الشديدة

قامت الحكومات المحلية في المدن الفيليبينية دومانجاس وجيرونا وسيارجاو بإنشاء مدارس مناخية لمساعدة المزارعين والصيادين في مواجهة تأثيرات الأحوال الجوية الشديدة والمخاطر وثيقة الصلة بالمناخ التي تؤثر سلبا على دخلهم وسبل عيشهم. من خلال تعلم كيفية مراقبة تغيرات الطقس وتعديل الممارسات الزراعية بناء عليها، تمكن طلاب المدرسة المناخية في دومانجاس من تحسين إنتاج الأرز المحلي[٣٥].

دراسة حالة (ص) – لانوزا، الفيليبين: الحد من مخاطر الكوارث وإعادة التأهيل

قامت بلدة لانوزا المشهورة بالتزلج على الماء بإنشاء وحدة للحد من مخاطر الكوارث والتأهيل بهدف تحسين قدرة البلدية على مواجهة الأزمة المناخية المتفاقمة. بما أن الاقتصاد المحلي يعتمد بشدة على الغابات المحلية وينابيع المياه وأشجار الأيكة الساحلية، يتم استخدام إطار شامل يأخذ بعين الاعتبار الاعتماد المتبادل بين سبل عيش السكان والنظام البيئي بأكمله. ومن أجل تعزيز مرونة المدينة، تركز الوحدة بشكل خاص على احتياجات النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة[٣٦].

دراسة حالة (ض) – رين، فرنسا: إدارة المياه، الزراعة العضوية وجودة الطعام لأطفال المدارس

قامت العاصمة رين في منطقة بريتاني في فرنسا، بإعادة تفويض خدمات المياه لسلطة البلدية عام ٢٠١٤. بريتاني معروفة بزراعتها الصناعية الملوثة، وحماية مصادر المياه فيها كان اهتمام أساسي طويل الأمد للمشغل الجديد. تمكن برنامج المدينة «أرض الينابيع» الذي تم إطلاقه عام ٢٠١٥ من مساعدة المزارعين في التحول إلى استخدام نظام

11. (إعادة) تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات عبارة عن استراتيجية تتطرق إلى حالة الطوارئ في المناخ

سيكون من الصعب جداً التطرق إلى أزمة المناخ ما دام يشرف مشغلي القطاع الخاص على إدارة خدمات الطاقة والبنية التحتية الهادفة للربح. تحقيق الحد الأقصى من المبيعات والعوائد على الاستثمار يتعارض مع انخفاض هائل في استخدام الطاقة. ومع ذلك، هناك حاجة ماسة لهذه المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد قائم على مصادر طاقة منخفضة الكربون بعيدا عن هوس «النمو» الاستخلاصي الذي يستمر في تغذية التغيير الكارثي في المناخ.

البلديات والسلطات العامة في موقف أفضل من الشركات العالمية لمنح الأولوية للشواغل البيئية طويلة الأمد على الاعتبارات المالية قصيرة الأمد.

بالرغم من أهمية التعاون الدولي والتعاون على صعيد الدولة بأسرها في تحقيق تحول عالمي في مجال الطاقة، عدد كبير من المجتمعات والمواطنين والمدن يستجيبون للأزمة المناخية من خلال تعديل وتكييف الرصيد السكني، توليد الطاقة المتجددة في مناطقهم، إضفاء الطابع المحلي على الأنظمة الغذائية والتطرق لمخاطر الأحداث المناخية الشديدة.

من خلال بحثنا تبين أن التطرق للأزمة المناخية، مثل التحويل إلى الطاقة المتجددة وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كان سبب أساسي لإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات في نحو ٩١١ قضية، وكانت معظم هذه القضايا في قطاع الطاقة. وفقا لدراستنا، ارتفعت قضايا إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات حول العالم بنسبة حوالي ٢٠٪ بين الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٩ لتصل إلى ٤٧٣ قضية.

في دول عدة، نسبة قليلة من الشركات الخاصة الكبيرة تحتكر سوق الطاقة، وعلى الرغم من مرور عقود شهدت ضغوطات من المجتمع المدني، تستمر معظم شركات الطاقة في استخراج الوقود الأحفوري أكثر من أي وقت مضى. وهذا سبب أساسي يدفع المجتمعات والمدن لعكس خصخصة الطاقة أو إنشاء شركات طاقة جديدة تابعة للبلديات، كما يحدث في نوتينجهام وفي المملكة المتحدة. في سوق الطاقة المتحررة، حيث تخدم المنافسة اللاعبين الكبار، معظم البلديات لا تملك القدرة على مصادرة أي شركة خاصة، لكن بوسعها إنشاء شركات عامة جديدة للطاقة تستثمر في مشاريع كفاءة استخدام الطاقة وتوليد طاقة شمسية وطاقة رياح محلية. بالإضافة إلى ذلك، من خلال تعديل وتكييف المباني العامة والسكنية، تتمكن البلديات من التقليل بشكل كبير من استخدام الطاقة وجعل تكلفتها ميسورة للجميع[٣٣].

في عام ٢٠١٨، قامت مدينة دوبريش في بلغاريا بإعادة تفويض خدمات إنارة الشوارع لسلطة البلديات. ومنذ أواخر عام ٢٠١٩، قامت المدينة باستبدال ٥٠٥٫١ مصباح كهربائي بوحدات ديود موفرة للطاقة، الأمر الذي أسفر عن تخفيض استخدام الكهرباء لإنارة الشوارع بنسبة ٧٤٪. كما قامت المدينة بتعديل وتكييف ١٧ مبنى تارع للبلدية و١٤ شقة سكنية، وبالتالي تخفيض فواتير التدفئة بنسبة ٣٠٪-٦٠٪ لآلاف العائلات[٣٣].

وضع حد للخصخصة يمكن البلديات من تنسيق السياسات العامة ومواجهة أكبر تحديات العصر التي تشمل التصدي للأزمة المناخية والفقر. كشف بحثنا عن ٩٠٢ قضية لإعادة تفويض

للخصخصة لأنها تعمل على إنشاء أسواق أكبر تكون أكثر جاذبية للشركات الخاصة. لكن الأمر المثير للاهتمام هو أن استغلال قوة التعاون في القطاع العام قادر على تغيير هذه الحالة رأسا على عقب وتحويل عمليات الدمج إلى فرصة لإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات وتحقيق الديمقراطية على نطاق أوسع.

دراسة حالة (ط) – منطقة نيس الحضرية، فرنسا: المياه

في عام ٢١٠٢، أعلن أعضاء المجالس البلدية في نيس والمجتمعات المجاورة لها عن التحويل التدريجي لخدمة المياه في المدينة إلى إدارة القطاع العام. الشركة الخاصة التي كانت مسؤولة عن إدارة المياه في نيس، أي خامس أكبر مدينة في فرنسا، عملت في خدمات المياه منذ إنشائها عام ٤٦٨١.

تعتبر منطقة كوت دازور في نيس منطقة استثنائية إذ تقع الغالبية العظمى من مساحة أراضيها في المناطق الريفية أو الجبلية، ابتداء من قمم جبال الألب في منتزه ميركانتور الوطني على طول الطريق إلى البحر الأبيض المتوسط. كان السبب الأساسي وراء اختيار المدينة إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلدية هو تأسيس «تضامن إقليمي عبر هذه المنطقة الواسعة والمتنوعة بشكل مذهل، إذ أن الإدارة الخاصة أصبحت «غير ملائمة» لمنطقة بهذا الحجم. حاليا، ٣٣ بلدية من بين ٩٤ بلدية في نيس – أي نحو ٨٠٪ من السكان – تعتمد على الشركة العامة الجديدة أو دازور (مياه أزور).

الإدارة العامة وحدها قادرة على تعزيز العلاقات المبنية على التضامن وتجميع الموارد اللازمة بين بلديات المنطقة الحضرية. تخطط كوت دازور حاليا إلى توحيد جودة خدماتها وأسعار المياه في جميع أنحاء منطقة نيس الحضرية[٣٩].

دراسة حالة (ظ) – نزتينجهام، المملكة المتحدة: امدادات الطاقة

شركة روبين هود للطاقة هي شركة بلدية موردة للطاقة (وصندوق للتقاعد والمساعدات المعيشية) في نوتينجهام. تأسست الشركة عام ٥١٠٢ لمكافحة فقر الطاقة ومواجهة شركات الطاقة الستة العظمى في الدولة من خلال توفير أسعار شفافة مضمونة، حظر مكافآت المدراء واستثناء المساهمين من القطاع الخاص.

حاليا، هذه الشركة الغير هادفة للربح تعمل على مساعدة ٩ مدن أخرى في المملكة المتحدة قامت بإنشاء نظام العلامة البيضاء لتزويد جميع السكان التعريفة ذاتها بتكلفة مقدور عليها. من خلال هذه الشراكات بين القطاع العام، تتمكن شركة روبين هود من خدمة أكثر من ٠٠٠,٠٣١ مستخدم في جميع أنحاء الدولة. كما تقوم الشركة بإعادة استثمار كل فوائضها (٠٠٠,٠٠٢ باوند إسترليني في عام ٩١٠٢) في خدمات طاقة أكثر تجددا وأقل كلفة، وتبني شراكات مع عدد من رابطات الإسكان الاجتماعي وتدعم البلديات في توفير خدمات طاقة متسمة بالكفاءة[٤٠].

زراعة خالي من المبيدات وصديق للبيئة يهدف إلى منع تلوث مصادر المياه. في نفس الوقت، تمكنت المبادرة من زيادة الطلب المحلي على منتجات المزارعين من خلال التعاون مع مقاصف المدارس في منطقة رين الأوسع وإنشاء علامة تجارية جديدة تحت اسم «أرض الينابيع» تعمل على تسهيل مبيعات المنتجات المحلية المستدامة في البقالات. قامت المدن الفرنسية الأخرى، بما فيها باريس، بتطوير برامج مماثلة لحماية مجمعات المياه وتوفير الغذاء النوعي لأطفال المدارس وتجنب الكلفة العالية لمعالجة المياه[٣٧].

12. التعاون المشترك في القطاع العام قادر على مواجهة قوة الشركات

قد تكون عملية إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات عبارة عن معركة غير عادلة، إذ أن السلطات العامة والمجتمعات المحلية يملكون مصادر أقل بكثير من الشركات الكبيرة. يعتبر التعاون المحلي والوطني والدولي بين مشغلي القطاع العام أساس نقل توازن القوة. التعاون المشترك في القطاع العام، سواء كان بشكل غير رسمي أو رسمي على الصعيد المؤسسي، كان في كثير من الأحيان هام لنمو حركة إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات. في قضية قطاع المياه في فرنسا، حيث كانت شركتي السويس وفيوليا تتحكمان بمستويات السلطة كافة – السياسة، الأبحاث، التكنولوجيا، والمشورة للسلطات المحلية – لعبت السلطات العامة الرائدة مثل جرونوبل وباريس دور أساسي في استهلال هذا النوع من التعاون الفعال وتعزيزه. بغياب هذا التعاضد على مستوى البلديات، لكان من المستحيل تحقيق مبادرات إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات[٣٨].

ويبقى التعاون المشترك في القطاع العام ضروري في الفترة ما بعد إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات، ويصح ذلك على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بالبحث والتطوير: يتوجب ترسيخ الخدمات العامة الجديدة وتمكينها من مواجهة التحديات الجديدة. الشراكات بين مشغلي القطاع العام والتحالفات مع المؤسسات الأكاديمية قادرة على توفير ردود فعالة في سبيل هذه الغاية. وهذا النوع من إنشاء المعرفة وإدارتها لا يتم لتلبية غايات تجارية بهدف تطوير وبيع حلول تكنولوجية محمية، بل يتم تنفيذها بأخذ المصالح العامة بعين الاعتبار، وبطريقة تتيح المجال للمرونة في تكييف المعرفة مع الأحوال المحلية.

تعتبر أشكال التعاون في القطاع العام أساسية في توصيل الخدمات العامة للدول أو المناطق التي كان فيها القطاع الخاص غير مستعد أو قادر على توفير التغطية، بما في ذلك المناطق الريفية، الأحياء ذات الدخل المتدني، والمجتمعات التي تم سحب الاستثمارات منها. كان من الضروري توصيل البنية التحتية لخدمات الانترنت السريع للمدن والبلدات الصغيرة في الولايات المتحدة. في قطاع المياه، الشراكات غير الربحية بين القطاعين العام والخاص والمشغلين، ساعدت المشغلين الجديدين او الضعيفين (في بلدان الجنوب على سبيل المثال) في دمج عملياتهم من أجل تحقيق فعالية أكبر.

في كثير من الأحيان، ينظر لعملية توحيد أو دمج الخدمات العامة في المناطق الريفية والحضرية – أي بمعنى آخر، دمج الخدمات العامة المحلية الصغيرة في خدمات أكبر منها – وكأنها مواتية

للبلدية والتعاونيات التنافس مع الشركات الكبرى، لن يكن من السهل تطبيق الحلول صغيرة النطاق. والدليل المؤلم لهذا الواقع هو أن عدد كبير من التعاونيات الدنماركية، وبعضها في ألمانيا اختفت بسبب المنافسة المتزايدة[٤٣].

منذ أن نجحت إجراءات التقشف لاحقا للأزمة المالية عام ٨٠٠٢ في تخفيض ميزانيات القطاع العام في البلديات، أصبح من الضروري جدا تغيير الطريقة التي يتم بها إنفاق الموارد العامة. وكما شهدنا من جراء تفشي فايروس الكورونا (كوفيد-٩١)، ان الخدمات العامة هي ركيزة المجتمع، لكن الأمر بتطلب تمويل كاف يمكن المجتمعات من الاعتماد على هذه الخدمات، خاصة في وقت الأزمات. بالرغم من أن بعض الحكومات تعهدت بزيادة الإنفاق العام في القطاع الصحي، علينا ممارسة الحرص ان تعود فائدة هذه الأموال لصالح الخدمات العامة وان لا يتم استخدامها لدعم شراكات إضافية بين القطاعين العام والخاص وأنواع أخرى من تدخلات القطاع الخاص.

في النموذج الحالي، يستخدم التمويل العام لامتصاص المخاطر بضمان أرباح مستثمري القطاع الخاص، وذلك يتم بتكلفة عالية على حساب القطاع العام. يشير المحاضر الكبير في جامعة لندن، الدكتور توماس ماروا بأن مؤسسات التمويل العام تملك ٣٧ بليون دولار من الأصول في جميع أنحاء العالم، أكثر من نصف هذا المبلغ بحوزة البنوك العامة[٤٤]، ومجموع هذا المبلغ يعادل ٣٩٪ من الناتج الإجمالي المحلي في العالم. بالتالي، تتمكن الحكومات الوطنية والبلديات من تحقيق فعالية أكبر إذا قامت بقطع كبار الوسطاء في القطاع الخاص واستثمار هذه الأموال العامة في المجتمع مباشرة. دمج الاستثمارات العامة المباشرة في نظام ضريبي متقدم يعزز التضامن الإقليمي وينفذ الخدمات العامة الشاملة على أرض الواقع. عندما تكون الخدمات العامة النوعية شاملة، وتضم كل ما هو محلي بالوطني وكل ما هو حضري بالريفي، عندها ستنجح في إعادة توزيع الثروة ومكافحة أوجه التفاوت الجغرافي.

إذا اتحدت الحركات الاجتماعية وتعاونت في مطالبة ملكية عامة ديمقراطية على المستوى الإقليمي والدول، عندها نستطيع تغيير تصاميم إدارة اقتصاداتنا وخدماتنا العامة. مدن عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى خدمات طاقة وخدمات مصرفية تملكها وتسيطر عليها جهات محلية. منذ عام ٩١٠٢، حركة سن رايز الشبابية ومختلف النقابات العمالية والمرشح الرئاسي بيرني ساندرز يطالبون بصفقة وطنية جديدة خضراء تتمحور حول الملكية العامة للطاقة والإسكان والتمويل. واندلاع فايروس الكورونا زاد من الحاجة الملحة وشدد على ضرورة هذه المناشدات. عندما تتحد البلديات مع الحركات الاجتماعية، يصبح بوسعها إعادة ضبط الأجندة السياسية في الدولة[٤٥].

قد نستمد إلهامنا أيضا من النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني التي تواجه الحكومة في أفريقيا الجنوبية لإعادة بناء شركة إسكوم (من أكبر شركات الكهرباء في العالم) وتحويلها إلى منفعة عامة بالكامل تهدف إلى خدمة الشعب[٤٦]. في المملكة المتحدة، بالرغم من خسارة حزب العمل في انتخابات عام ٩١٠٢، شكل برنامجه الانتخابي نموذجا جيدا لنوع الدعم الوطني والإطار السياسي اللازم لتمكين الحكومات المحلية من استرداد الخدمات العامة وإعادة بناء قدراتها من أجل توفير الخدمات العامة بشكل مباشر.

يبين هذا البحث أنه عندما تعود ملكية الخدمات الأساسية للقطاع العام ويتم تنظيمها بشكل ديمقراطي، تتمكن من تقوية الثروة المجتمعية بشكل فعال وإضفاء الطابع المحلي على

الخاتمة: المضي قدماً

تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات وإعادة تفويضها عبارة عن استراتيجيات سياسية متينة لمكافحة الخصخصة والاقتصاد الاستخراجي بشكل عام. في حين تفشل معظم الحكومات الوطنية في التطرق إلى ظاهرة عدم المساواة الشديدة والأزمة البيئية، يتكاثف عدد المدن التي تتصدى لهذه التحديات من أجل تحسين السبل المعيشية لسكانها. لدى السكان المحليين والعمال فرص كبيرة للاستفادة من دفع حكوماتهم المحلية لعكس الخصخصة وإضفاء الطابع الديمقراطي في الخدمات العامة.

تقوم بعض البلديات المتقدمة بإعادة تركيز سياساتها وخدماتها العامة لمنح الأولوية لاحتياجات الأفراد الأكثر تهميشا في المجتمع، بالإضافة إلى المهاجرين غير المسجلين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر من ذوي الدخل المتدني. حتى أن هناك تصاعد في عدد السلطات الديمقراطية المحلية التي تجرؤ على مشاركة نفوذ صنع القرارات وفتح نماذج الملكية أمام الممثلين عن المستخدمين والعمال والمجتمع المدني والمؤسسات البحثية. في بعض الأحيان، يكون للملكية العامة سمعة أنها تعمل من القمة إلى القاعدة وتتجاهل الحقائق على أرض الواقع. لكن عدد كبير من القضايا التي قدمناها في هذه الدراسة تعرض أن الابتكار الديمقراطي الذي تم توصيله يضع يرجع كل ما هو «عمومي» لقطاع الخدمات العامة، وهذه اسهامات ضرورية لبناء الملكية العامة في القرن الحادي والعشرين.

البلديات في طليعة إنشاء ملكية عامة ديمقراطية، وممارساتها – بداية من الآليات التشاركية لمراصد المواطنين إلى الملكية العامة المتنوعة ومشاركة العمال – قادرة على إلهام رؤية على نطاق الدول للملكية العامة الديمقراطية. وهذه المبادرات التي تعمل من القاعدة إلى القمة لبناء ملكية جماعية ليست ضرورية فحسب، بل هي أيضا أساس متين للضغط من أجل تحقيق الملكية العامة على المستويات كافة وفي جميع المناطق.

لكن أمامنا معركة كبيرة لخوضها ضد قوات الشركات العملاقة الآخذة في التعاون من أجل فرض قدر أعظم من الهيمنة على السوق والمنافسة والخصخصة. خلال العقد الماضي، تمكن توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الخدمات (المعروف أيضا بتوجيه بولكستاين) من تطبيق الليبرالية على نطاق واسع من الخدمات. في عام ٨١٠٢، كادت الجماعات الضاغطة القوية من رجال الأعمال المتعطشين لسياسة ليبرالية أكثر تشدداً أن تنجح في الضغط على الاتحاد الأوروبي لإصدار توجيه إخطار الخدمات، لكن بفضل الجهود المتضافرة التي بذلتها مجموعات المجتمع المدني في جميع أنحاء أوروبا، تم إيقاف هذا التوجيه لأكثر من عام. لكن بحلول آذار ٠٢٠٢، قام المفوضين الأوروبيين بدفع التوجيه من جديد من خلال إطلاق خطة عمل لإنفاذ قواعد السوق الموحدة. في حال حققت هذه المبادرة نجاحا، قد يحد إجراء الاخطار من الحق الديمقراطي للبلديات في تنظيم الشركات العملاقة مثل أير بي ان بي وكارفور[٤١].

عدد لا يحصى من اتفاقيات التجارة والاستثمار تمنح الشركات عبر الوطنية الأدوات القانونية لرفع دعاوى قانونية بمئات ملايين أو حتى بلايين الدولارات في حال احتمالية كبح الأرباح المستقبلية نتيجة للقرارات الديمقراطية الصادرة عن البلديات. بعض هذه الاتفاقيات، مثل معاهدة ميثاق الطاقة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، تستخدم على نحو واضح لإحباط السياسة البيئية[٤٢]. بالإضافة إلى ذلك، ما دام على الشركات التابعة

الاقتصاد وتلبية الاحتياجات الجماعية للأفراد. لنناشد بأعلى مستويات الملكية العامة الديمقراطية ونطالب بإمكانية وصول الجميع إلى كل الخدمات العامة لكي يعيش كل السكان حياة كريمة ومنعمة بالرخاء.

بتصاعد العنصرية وانتشار الفاشية وتنامي اليمين المتطرف، يتوجب علينا توفير حلول مجدية ومنتظمة تناسب الشعوب والكوكب على السواء وتكون قادرة على إعادة بناء نظمنا الديمقراطية ومجتمعاتنا واقتصاداتنا على مبدأ التضامن والتعاون من أجل الجميع. مستقبل خدماتنا العامة في أيادي مجتمعاتنا وليس في أيادي الشركات.

تعليقات ختامية

1 كيشيرموتو، س. وبيتيتجيان، و. (2017). استرداد الخدمات العامة: المدن والمواطنون يرفضون الخصخصة، أمستردام: معهد ترانزناشيونال.
https://www.tni.org/en/publication/reclaiming-public-services

2 تشمل هذه القوى صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الأوروبي، غرف التجارة والصناعة، الشركات عبر الوطنية والمجموعات الضاغطة التي تمثلها، وشركات التدقيق الأربعة الكبرى: ديلويت، بارايس ووترهاوس كوبرز، ارنست ويونج، ك.ب.م.ج وغيرها.

3 راجع الفصل 3، «كندا: الاستعانة بالمصادر الداخلية المحلية في وجه الدفاع عن الخصخصة الوطنية»، روبرت رامزي.

4 تقرير صادر عن مكتب التدقيق الوطني، كانون الثاني 2018. https://www.nao.org.uk/report/pfi-and-pf2/

5 لجنة خزينة البرلمان البريطاني، مبادرة التمويل الخاص، التقرير السابع عشر من جلسة 2010-2012، البرلمان البريطاني 1146، تموز 2011، الفقرة 48.

6 راجع الفصل 5، «أفريقيا: فشل الخدمات الخاصة للنفايات ورؤية بديلة»، بقلم فيرا وجمان.

7 راجع الفصل 1، «النرويج: الإفلاس يثير أكثر من 100 حالة لإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات»، بقلم نينا مونسن وبيورن بيتيرسن.

8 راجع الفصل 8، «الاستعانة بالمصادر الخارجية: مشاكل دون منافع؟ التجربة الدنمركية في الاستعانة بالمصادر الخارجية وإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات»، بقلم توماس انجواوزن.

9 تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أيلول 2018.
https://undocs.org/A/73/396

10 راجع الفصل 2، «باريس تحتفل بمرور عقد على نجاح المياه العامة»، بقلم سيلفيا بالوك.

11 الموقع الرسمي لحكومة سيلانجور https://www.selangor.gov.my/index.php/pages/view/2534.
راجع أيضاً الفصل 7، «إشراك الشعب في الخدمات العامة: قضايا إعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات في ماليزيا والفيليبين»، بقلم مارى انا مانالاك والوارو ستيجيمانر.

12 لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الرابط التالي: ttps://interaktiv.morgenpost.de/berlinmieten/

13 بأول، و. (2019)، شركة الإسكانات الألمانية: لماذا يعتبر الحكم بشأن جادة كارل ماركس إلى إيجابيا لبرلين؟» صحيفة برلين، 19 نيسان.
https://www.berliner-zeitung.de/berlin/deutsche-wohnen-warum-das-urteil-zur-karl-marx-allee-fuer-berlin-positiv-ist-32402122

14 وكالة الأنباء ر.ب.ب. 24 (2019)، جمعية إسكان برلين تعيد شراء 6,000 شقة سكنية، 27 أيلول.
https://www.rbb24.de/politik/beitrag/2019/09/berlin-kauft-6000-wohnungen-zurueck.html

15 لمزيد من المعلومات، راجع الرابط التالي: https://stadtentwicklung.berlin.de/wohnen/wohnraum/mietendeckel/

16 راجع الفصل 16، «حراك وطني وإقليمي ومحلي نحو الملكية العامة في المملكة المتحدة»، بقلم ديفيد هول.

17 ソウルの市民民主主義 日本の政治を変えるために、白石 孝(編著)、2018年

18 راجع الفصل 8، «إعادة بناء الملكية العامة في التشيلي: الممارسات الاجتماعية لمجتمع ريكوليتا وتجدياتالقضاء على النيوليبرالية»، بقلم ألكساندر بانيز بنتو.

19 روي، ت. (2016)، «تقرير حول التقييم الأولي لبرنامج الأذرع المفتوحة التابع للمنتدى البرازيلي لسياسة المخدرات.» http://pbpd.org.br/wp-content/uploads/2016/12/Pesquisa-De-Bra%C3%A7os-Abertos-1-2.pdf

20 لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الرابط التالي: http://www.remunicipalisation.org/#case_Ramos%20Arizpe

21 راسل، ب. (2019)، «هذه البلدة الألمانية الصغيرة استعادت الطاقة ولجأت للطاقة المتجددة بالكامل. بوندروول. https://ponderwall.com/index.php/2019/12/08/wolfhagen-german-town-fully-renewable/

22 راجع الفصل 10، «ثقافة جديدة للمياه: نموذج كاتالونيا للإدارة العامة المشتركة في مجرى التنفيذ.» بقلم مريام بالاناس وخوان مارتينيز.

23 لمزيد من المعلومات، راجع الرابط التالي: https://municipalpower.org/articles/plymouth-energy-community-a-story-about-energy-transition-and-social-justice/

24 راجع الفصل 12، «البعد العمالي لإعادة تفويض الخدمات العامة لسلطة البلديات: عمال الخدمات العامة والنقابات العمالية يمرون بمرحلة انتقالية»، بقلم دارا سيبراريو.

25 راجع الفصل 1، «النرويج: الإفلاس يثير أكثر من 100 قضية لإعادة تفويض الخدمات لسلطة البلديات»، بقلم نينا مونسن وبيورن بيتيرسن.

26 راجع الفصل 1، «النرويج: الإفلاس يثير أكثر من 100 قضية لإعادة تفويض الخدمات لسلطة البلديات»، بقلم نينا مونسن وبيورن بيتيرسن.

27 روث، ل. و شيا، ك. (2019)، تحرر البلديات وتأنيث السياسات. رورماج. الطبعة 6. https://roarmag.org/magazine/municipalism-feminization-urban-politics/

28 بيليتج، ل. (2020). كيف تبدو القيادة النسوية خلال الجائحة؟ ميديوم. https://medium.com/@leila_billing/what-does-feminist-leadership-look-like-in-a-pandemic-35b2ee0eb994

29 كيراي، ك.م. وماناهان، م.أ. (2012)، تجسير الفجوة في توصيل خدمات المياه في الفيليبين: أدوار جديدة للمجتمعات بالتركيز على بلدان الجنوب. https://focusweb.org/bridging-the-gap-in-water-service-provision-in-the-philippines-new-roles-for-communities/

30 راجع الفصل 9، «الولايات المتحدة الأمريكية: المجتمعات توفر خدمات انترنت سريعة بأسعار ميسورة للتكلفة». بقلم توماس م. حنا وكريستوفر ميتشل.

31 راجع الفصل 5، «أفريقيا: فشل خدمة النفايات الخاصة ورؤية بديلة»، بقلم فيرا وجمان.

32 راجع الفصل 15، «ديمقراطية الطاقة في صلب صفقة خضراء جديدة لمواجهة الكارثة المناخية»، بقلم لافينيا ستاينفورت.

33 لمزيد من المعلومات، راجع الرابط التالي: https://municipalpower.org/articles/how-dobrich-is-pioneering-the-energy-transition-in-bulgaria/

34 فقر الطاقة يرتبط بعدم القدرة على إنارة أو تدفئة المنزل بالشكل المطلوب، تتجه المجموعة من تبريد أو الأفراد إلى الفقر الطاقة والدخل المتدني والمساكن غير العوامل مثل ارتفاع تكلفة الطاقة اللائقة. https://righttoenergy.org/

35 لمزيد من المعلومات، راجع الرابط التالي: http://resilient-cities.iclei.org/fileadmin/sites/resilient-cities/files/Images_and_logos/dumangas_climate_field_school.pdf

36 كاديوجان، أ. (2016). اختبار التكيف مع المناخ المحلي، رابلر، 29 تشرين الثاني. https://www.rappler.com/move-ph/issues/disasters/thought-leaders/153969-test-local-climate-adaptation

37 بينكتين، ب. (2020). عندما تنجح عملية حماية المياه في توفير وجبات نوعية لألطفال المدارس، مرصد الشركات عبر الوطنية. https://multinationales.org/Quand-la-protection-de-l-eau-se-transforme-en-repas-de-qualites-pour-les

38 راجع الفصل 11، «المإبروطوريةدرت الضربة: دور فعل الشركات لمباردات إعادة توفيض الخدمات العامة لسلطة البلديات»، بقلم أوليفييه بيتيجان.

39 لمزيد من المعلومات، راجع الرابط التالي: http://www.remunicipalisation.org/#case_Nice

40 عرض مقدم من مارك برامز، مستشار في شركة روبين هود للطاقة: https://www.cn2019.org/fileadmin/inhalte/Presentations/WS4_The_city_as_an_energy_services_provider.pdf

41 هوديمان، و. (2020)، كيف تعترض قوانين الاتحاد الأوروبي في طريق السياسة العامة التقدمية، ومقاومة المدن من جديد. اوبن ديموكراسي. https://www.opendemocracy.net/en/ourecon-omy/how-eu-rules-are-getting-in-the-way-of-progressive-public-policy-and-how-cities-are-fighting-back/

42 ايبيرادرت، ب. وأوليفيت، س. (2018)، معاهدة واحدة تحكم كل هذه الدول. معهد ترانزناشيونال ومرصد الشركات في أوروبا. https://www.tni.org/files/publication-downloads/one_treaty_to_ruled_them_all.pdf

43 ويرلينج، أ. وآخرين (2018)، «أدلة إحصائية على دور تعاونيات الطاقة في مجال تحول الطاقة في الدول الأوروبية.» الاستدامة 10 (9). https://www.mdpi.com/2071-1050/10/9/3339

44 مارو، ت. (2019)، «الخدمات المصرفية العامة في المستقبل المرجو» في «الترميل العام للمستقبل المرجو. مأمستردام: معهد ترانزناشيونال. https://www.tni.org/en/publicfinance

45 لمزيد من المعلومات، راج الرابط التالي: https://bernie-sanders.com/en/issues/green-new-deal/

46 لمزيد من المعلومات، راجع الرابط التالي: https://www.new-eskom.org/